كتابك

١٠٣

د. أحمد حمدى محمود

ألف باء السياسة

كتابك

هـذا الكتاب

هناك من يرى السياسة امتداداً للتاريخ ،
وهناك من يفسرها كقضايا نفسية بحتة .

وتتعدد تصنيفات علم السياسة ، وتكثر التعريفات ، وكل يعرض وجهة نظر خاصة محددة . .

وهذا الكتاب يبسط للقارئ كثيراً من الآراء فى ضوء الأنظمة السياسية المعاصرة ، ويقف به على كثير من القضايا المختلف عليها فى هذا الموضوع .

كتابك ١٠٣

رئيس التحرير أنيس منصور

د. أحمد حمدى محمود

ألف باء السياسة

دار المعارف

١ - ثلاث متشمات

يرى بعض الكتاب أن الممارسة السياسية متعة فى مستوى الجنس والمقامرة نفسه ؛ لأن جانب المغامرة والانتشاء واحد فى الحالين ، ولا عجب إذا تعلق السياسى بهوايته برغم كل ما يلحقه من أذى ، فكل ذلك يهون فى سبيل المجد السياسى والسلطة والصولجان . وقد تنبه أصحاب أفلام الإثارة وأدباء الإثارة إلى هذه الظاهرة ، فأكثروا — وخصوصاً فى السنوات الأخيرة — من تأليف الروايات التى تجمع بين السياسة والجنس ، ونافسوا الروايات البوليسية والجاسوسية وأفلام رعاة البقر التى كانت حتى عهد قريب تحتكر السيطرة على أفئدة المشاهدين .

ولا أعتقد أن كثيرين يؤمنون بفائدة العلم السياسى ؛ فلعلنا جميعاً نتصور السياسة موهبة فطرية لا تُعلّم ؛ لأن كل ما نفعله فى حياتنا ينطوى تحت عنوان السياسة بمعناها الواسع . ولابد أن تختلف النظرات إلى الموقف السياسى الواحد ، وكم هناك من أخطاء سياسية بنى عليها مجد بعض الساسة ، ونظر إليها فى حينها على أنها ضرب من الحماقة أو الطيش ! ولكن المؤرخين أصدروا بعد سنين طويلة أحكاماً مختلفة رفعتها إلى درجة الإعجاز السياسى . واعتبرت نقطة تحول فى تاريخ البشر ؛ وكم هناك من ساسة مظلومين ، سخط عليهم الرأى العام .

وقيل : إنهم يفتقرون إلى الشعبية ، أو لم يدركوا دور الإعلام وضرورته في تهيئة الأذهان !

في هذا المجال العجيب من التضارب – لا ينتظر أن يُسمع رأى العلم الذى يحاول تفسير الأحداث تفسيراً عقلانياً ، ويا حبذا إذا اتخذت هذه الصيغة شكل القانون أو المعادلة الرياضية لحسم كل نزاع وفض كل خلاف . فهل يطمع «علم السياسة» فى بلوغ هذه الغاية ؟ وهل استطاعت جهود المفكرين الفلاسفة قديماً ، والعلماء حديثاً – أن تزعم أنها اهتدت حتى إلى ملامح تقريبية لهذا العلم الذى قد نسخر من ضرورته ، ولكنا نرتقبه ، ونتوقع أن يكشف لنا ألغاز السياسة ، وبذلك يهدأ الصراع بلا طائل حول غايات ما أسهل الاتفاق عليها ، لو لجأنا إلى السبيل القويم الذى اتبعه العلم فى نواح أخرى ، ونجح وانتصر ، وما زالت انتصاراته تتوالى ! ولعل تخلفنا السياسى هو الذى حال دون ظهور هذا العلم . فهل حقاً من الميسور إنشاء علمٍ للسياسة ، أو أن علينا أن نكتفى باعتبار السياسة مسألةً عادية فى حياتنا ، ونكتفى بالظنون فى هذا المجال الخصيب الذى قد يراه المفكرون متعدد الجوانب عميق الغور لا متناهىَ ، وكل حصر أو اختصار لأحداثه يشوه صورته ويَضُر قضاياه . ويبعده عن الصورة المنشودة للعلم ؟

(ا) علم السياسة :

علينا أن نتوقع ما لا حصر له من الآراء المتعارضة فى كل قضية من قضايا السياسة ، وفى مقدمتها تعريف «علم السياسة» . ومع هذا ، وبقدر المستطاع – سنركز على النواحى التى يعتقد أن الخلاف حولها قد خفت حدته . ومن أول المسائل التى لا يتوقع الاتفاق حولها اسم الفيلسوف الذى يُعزى إليه وضع الملامح التى يستطاع البدء منها لإنشاء علمٍ حديث للسياسة .

فبعض المراجع ترى أن ماكيافيلى (١٤٦٩ – ١٥٢٧) هو أجدر المفكرين باسم مؤسس علم السياسة باعتباره – كما قال الفيلسوف الإنجليزى فرنسيس بيكون – قد شق عصا الطاعة على كل المناهج المدرسية (الإسكولائية) وحاول دراسة السياسة وفقاً للمناهج التجريبية ، «ووصف صراحةٍ وبدون مواربة ما يفعله الناس ، وليس ما ينبغى عليهم القيام به» .

ويعزو طرف آخر فضل إنشاء هذا العلم إلى الفيلسوف الإنجليزى هوبز (١٥٨٨ – ١٦٧٩) ، فالمؤرخ الألمانى ماينكه يقول : إنه برغم انتماء هوبز إلى أنصار الحكم الإلهى المطلق فإنه أستطاع التحرر من كل النظرات الميتافيزيقية المتسامية ، وحاول إرجاع سلطان الحاكم إلى طبيعة الدولة ، وتكوينها ، وغايتها ؛ ورأى أن الغاية من الدولة اجتماعية

صرفة ، وهى مصدر ما أطلق عليه اسم **« القانون الطبيعى » . وتنوعت** أساليب المفكرين الذين أعقبوا هوبز .

فحاول نفر منهم استنباط قواعد علم السياسة بالطريقة المنطقية على غرار الرياضة .

وحاول نفر آخر اتباع الاتجاه الاجتماعى التاريخى ، واعتبر السياسة امتداداً للتاريخ ؛ فهى تمثل الأحداث الجارية فى تيار التاريخ ، والأحداث التى ما زالت فى حالة صيرورة ، ورفض الاتجاه التاريخى اتباع النظرة الفجة التى اتبعت منهج العلوم الطبيعية فى تفسير أحداث السياسة بقصد بلوغ الموضوعية ، والإهتداء إلى فهم أوضح للاتجاهات والمسالك السياسية ، وقيل : إن هذا الاتجاه قد نسى أن العلوم الطبيعية قادرة على إثبات فروضها اعتماداً على التجربة الفعلية : أى التى ترى بالعين ، وتجرى فى المعمل .

على أن أنصار هذا الاتجاه لم يشعروا باليأس . وما زال لهم أتباع فى القرن العشرين من أمثال نويرات Neurath ، وهوتقيج .

وحاول اتجاه طبيعى آخر تفسير السياسة كقضايا نفسية بحتة ، كما فعل فرويد الذى فسر الجماعات السياسية كعلاقة استهواء وتكامل نفسى وجنسى بين الذات عند الفرد والذات العليا للزعيم . والتفسير الجغرافى الحتمى لأحداث السياسة معروف ، وكذلك نظرة علماء الأجناس البشرية الذين أرجعوا هذه الأحداث إلى الصراع بين الأعراق ؛ وقد

قويت هذه النزعة بفضل مونتسكيو الفرنسى ، ثم يكل الإنجليزى فى القرن التاسع عشر ، وكذلك جوبينو وهوستون تشامبرلن .

هذه النظريات الطبيعية جميعاً تتميز ببساطتها ، واتجاهها أحياناً إلى المغالاة فى التجربة ، والانتقاء التعسفى . ولذا ابتعدت عن بلوغ الحقيقة ، مثلما حدث فى الماضى عندما كانت النظريات السياسية ترجع أحداث السياسة إلى أسباب علوية (ترانسندتالية) تتجاوز الإنسان ، وتتناسى أن علم السياسة من صنع الإنسان وحده ، وليس لهذا العلم أى معنى أو مغزى إلا عند الإنسان .

فلنترك إذن كل هذه التيارات المتصارعة المتعارضة ، ولابد أن نصادفها عند الحديث والبحث فى أى علم طبيعى أو إنسانى على السواء . ولن يستطاع باتباع أى اتجاه واحد من هذه الاتجاهات أن نهتدى إلى تفسير واف لأحداث السياسة : فمازال «علم السياسة» بعيداً عن الاكتفاء الذاتى ، ومضطراً إلى الإستعانة بعلوم كثيرة تلقى ضوءاً على ظلاله ، أهمها التاريخ والإحصاء وعلم الإجتماع وتاريخ الأفكار وعلم النفس الاجتماعى . وهذه العلوم ذاتها يحتاج إليها من يمارس السياسة عملياً ، وإن كانت هذه العلوم جميعها – كما ذكر عالم الإجتماع شافله (Schäffle) سنة ١٨٩٧ – لن تساعدنا على فهم أكثر من جانب من السياسة . وهو جانب المتكررات والأحداث المنتظمة الوقوع ، أو الروتينية ، أما الجانب الآخر وهو جانب الأحداث التى ما زالت فى

حالة صيرورة فإنها تخلق مواقف فريدة ، وتعد مصدر كل المفاجآت فى علم السياسة . ويقال : إن هذا الجانب وحده هو الجدير باهتمام علماء السياسة ؛ فما زلنا لا نعرف عنه إلا القليل . أما الجانب الأول فلدينا الآن وفرة من المعلومات عنه بفضل ما ذكرنا من علوم مساعدة للسياسة : فعندما تبدو الأحداث كأنها تتكرر أو تخضع لنمط منتظم فإنها تصلح للتفسير العقلانى حتى للتمثيل فى صورة قوانين ، وربما أمكن التعبير عن جانب منها فى صورة المعادلات الرياضية حلم كل مهتم بالمنهج العلمى ، أما الأحداث الحية أو المشخصة التى تعجز عن تحليلها فإنها قد تشبه أحداث التاريخ فى تفرد وقائعها ، وحاجتها إلى معالجة خاصة تختلف هى والنوع الأول ، وإن تميزت على وقائع التاريخ بافتقارها إلى «الدليل» أهم مفتاح للمعرفة التاريخية ؛ فهى مملوءة بعلامات الاستفهام je ne sais quoi . ومن يدعون المعرفة فى هذا المجال يقدمون صوراً هزيلة أو محرفة للحقيقة ، أو ربما مجرد أحلام للمنى ! وهذا لا يعنى اليأس من معرفتها ؛ فكل العلوم بما فى ذلك العلوم الطبيعية تحتوى على العديد من المشكلات اللا عقلانية المثيرة للحيرة ، ولكن هذا لم يمنعنا من بحث باقى المشكلات ، والاجتهاد بحثاً عن منهج يناسب هذه اللاعقلانيات .

لدينا إذن فى علم السياسة عالمان .

عالم من الوقائع التى خف الخلاف حولها ، واعتبرت عقلانية بفضل

ما فيها من انتظام ، بل ورتابة حتى رأى فريق من العلماء اعتبارها تابعة للعلوم الادارية والبيروقراطية .

أما العالم الآخر فهو الممثل الحقيقى لعلم السياسة ، بما فيه من اتجاهات ونوازع قُلّب ، لا أول لها ولا آخر : فقد تتخذ شكلاً محدداً أحياناً نتوهم أننا قادرون على تحديده ، ولكن سرعان ما يراوغنا ويتحور ويتبدل إلى أشكال كثيرة أخرى تفسد كل محاولات الفهم ، وتزيد حيرتنا . هذا المجال هو العقدة المستعصية فى علم السياسة . . ولن نستطيع القول بأن هذا العلم قد ظهر واكتمل وأصبح جديراً بتبوؤ مكانته بين مختلف العلوم إلا إذا تحقق شرطان : الأول أن نضع أيدينا على بناء فكرى محدد المعالم ، منتزع من الوقائع المتاحة ، وله وجود مستقل عن هذه الوقائع . والشرط الآخر ، عسير التحقيق فى العلوم الإنسانية– إلا أن تتغير نظرتنا العلمية ، بتغير موقفنا ، أو زاوية رؤيانا السياسية– والشرط الأول قابل للتحقيق –برغم وفرة عقباته– أما الشرط الآخر فيعد تعسفياً ؛ لأن العنصر الذاتى له دور حتمى فى كل علم إنسانى ، كما أثبتت تجربتنا فى علوم مماثلة كالتاريخ وعلم الاجتماع والاقتصاد . وعلى هذا فإن علينا ألا نطمع فى وجود علم موحد متفق عليه فى هذا المجال .

وقد بين عالم الاجتماع «كارل مانهايم» أن هناك خمس نظرات على أقل تقدير تنتظرنا عند محاولة الفهم العقلانى للمسائل اللاعقلانية التى تخص هذه الوقائع ، وتتبع هذه النظرات خمسة اتجاهات اكتشفها

مانهايم فى مجتمعه الألمانى فى الثلاثينيات : الاتجاه المحافظ البيروقراطى ، والاتجاه المحافظ التاريخى ، والاتجاه الليبرالى الديمقراطى البورجوازى ، والاتجاه الشيوعى الاشتراكى ، والاتجاه الفاشى . . وعلى هذا يتوقع مانهايم خمسة علوم سياسية قابلة للزيادة ! فهل ترضى هذه التيارات الخمسة العلماء الذين لا يعترفون بوجود علم إلا إذا توافرت لديهم نظرة موحدة لها قيمة كلية ؟ ولذا لم يعترفوا بشرعية أى علم ترتبط قيمته بمجتمع بالذات ، أو بموقف تاريخى بالذات : فالمفروض ألا تتغير قيمة العلم حتى من عصر لآخر ، أو من مكان لآخر ؛ فهكذا تعلمنا من اليونان ، ولكن على من ينتظرون علماً سياسياً من هذا النوع أن ينتظروا إلى الأبد ؛ فقد بدأت العلوم الفيزيائية والرياضية الراسخة تقلد الإنسانيات ، وتعرض نظرياتها وقيمها على ضوء جديد ، وبذلك تعددت نظراتها هى الأخرى ، وأصبحنا نسمع كل يوم عن مولد علم فيزيائى جديد ، وعلم رياضى جديد !

علينا ألا ننزع إلى التشاؤم ؛ فتحديد صعوبات العلم خطوة إلى الأمام ؛ كما تعلمنا من ماضى العلم . ولنركز على ناحية أخرى هى الصورة المتوقعة لعلم السياسة وأهم قضاياه : فبعض العلماء يراها صورة اجتماعية بالضرورة ؛ لأن الأحداث السياسية لا تتشكل بمعرفة كل فرد منا على انفصال ؛ وإنما تتشكل بمعرفة العنصر الاجتماعى الكامن فينا . فإذا قلت — إن لدى رؤيا شخصية لمسألة سياسية — كان كلامى خاطئاً من

الناحية العلمية . وإذا قلت - إنني استطعت أن أستبعد من تفكيرى السياسى مصلحتى الشخصية وأحكامى التقويمية - كأن رأيى موضع شك وحذر . وإذا اعتقدت أننى سأهتدى إلى نظرية كاملة مغلقة من المعرفة فسيقابَل هذا الرأى بالرفض من كل الأطراف : أى من الذين يمارسون السياسة ممارسة عملية ، ومن المفكرين الذين يعرفون الطبيعة المميزة لأنواع المعرفة السياسية ؛ فالنظرة السياسية فى حالة صيرورة دائمة ، ولن يستطاع فصلها عن المصدر الذى انبعثت منه . وعلينا ألا ننزعج من هذه الحالة فقد اتبعها علم التاريخ ، واعتدنا هذا النوع من النتائج العلمية ، ولم نعد نطالب هذا العلم بالمستحيل : أى بنتائج يقينية أو موضوعية على طريقة العلوم المضبوطة : فالتاريخ أيضاً يبحث عن الواقعة المفردة ، ويفسر كل حادثة باعتبارها الأولى من نوعها ، ولا يهمه بلوغ قوانين مجردة معممة تتجاهل تفرد الحادثة التاريخية . ومع هذا فإن علم السياسة يستطيع أن يتبع طريقاً وسطاً بين الفكر المجرد الخالص ، والفكر التاريخى المشخص : بأن يحاول فهم الحدث السياسى بالرجوع إلى الجماعة التى صدر منها : أى معرفة خلفيته السياسية . وكل ما يتمناه رجل السياسة من علم السياسة هو أن يزوده بصورة واضحة بقدر الإمكان لطريقة تشابك الأحداث ، وتعاقبها وعلّيتها لو سمحت النيات بذلك ؛ فعالمنا الحاضر شديد التعقيد ، وإذا أريد الإقلال من أخطاء أى سياسى فلابد أن يرتكن على معرفة علمية صحيحة تجسم فيها الأحداث

بصورة واقعية بقدر المستطاع ، بالإضافة إلى الخبرة العملية التى تسمح بها ظروف صاحب القرار .

وتصنيفات علم السياسة عديدة : فهناك تصنيف استند إلى اتساع عالم الأحداث السياسية ، والنظريات التى تضمنتها الفلسفة وغيرها من العلوم القريبة من السياسة ، ومن ثم قسّم المفكرون هذا العلم إلى فروع ثلاثة ، أو علوم ثانوية ثلاثة :

العلم الأول : يبحث فيما ينبغى أن يحدث فى عالم السياسة ؛ والعلم الثانى : يختص بالوقائع السياسية الفعلية ؛ والعلم الثالث : يبين كيفية الربط الواقع بالمثل السياسية .

وهذا التصنيف مفيد ، ويجنبنا إلقاء التهم جزافاً على المفكرين واتهامهم بالوهم أو الطوبية ، ووصف أفكارهم بأنها شطحات ؛ ويجنبنا أيضاً اتهام آخرين بضيق الأفق وقصور الخيال والعجز عن الرؤيا البعيدة . والقدرة على التسامى على الأحداث ، فلابد عند حل أى مشكلة سياسية من رؤية صورتها كاملة ، وألا نغرق فى أعماقها ، أو نضل فى متاهاتها ، فنعجز عن العثور على مخرج ، وتتبلد قريحتنا السياسية .

وهناك تصنيف آخر يقسم علم السياسة إلى علم ضرورى للنواحى العملية وآخر يُراد به تصنيف علم السياسة بين سائر العلوم ، وفى الحالة الأولى لا يستطاع تقديم أكثر من احتمالات سياسية مختلفة تساعد على الاستثارة ، والتخفيف من الأخطاء ؛ وفى الحالة الأخرى ، ما زال

هناك خلاف : هل يعد علم السياسة من بين العلوم الاجتماعية ؟ ولا يرضى نفر آخر على هذه التبعية ، ويرون علم السياسة هو الأصل ؛ فلم يسمع عن علم الاجتماع إلا فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر بعد أن ذاع صيته على يد أوجست كونت ، والخلاف طريف ، ونكتفى بالإشارة إليه فقط .

ومن ناحية التعريف الذى نقبله لعلم السياسة فإننا نرى قبول التعريف الذى ذكر أن هذا العلم يدور حول مشكلة السلطة السياسية من ناحية وسائل بلوغها ، وتعزيزها ، وتوزيع مكوناتها . ولعل هذا التعريف قد حدد مضموناً لعلم السياسة أقرب إلى العقلانية ، وجعله قريباً من العلم الذى سماه الألمان بعلم « الدولة » :

Staat theorie أو Allgemeine Staatlehr

(ب) الدولة :

الأمة بجموعها من الأفراد تتمثل لنا فى مظهرين : إما كدولة أو كمجتمع ؛ والدولة هى الحال التى تتخذ فيها العلاقة بين أفراد الأمة شكل العلاقة القانونية : أى يكون لها دستور يحدد العلاقات بين الأفراد . والمظهر الآخر هو مظهر المجتمع ، وفيه تنقسم الأمة إلى جماعات متعددة تبعاً لغايات اجتماعية مختلفة خلاف الغاية القانونية : كالغايات الدينية ، والأخلاقية ، والثقافية والفنية والاقتصادية والترفيهية ، وبعبارة

أخرى : الدولة والمجتمع يتآلفان من المضمون نفسه ، فكلاهما يضم الأفراد أنفسهم ، ولكنهما يختلفان فى الغاية : فالدولة تؤدى مهمة قانونية واحدة ، أما المجتمع فيهدف إلى جملة غايات بعضها كبير والآخر صغير : فكل فرد ينتمى إلى جماعة من جماعات المجتمع ، ولكُلٍّ غاية يصبو إليها .

وثمة اختلاف آخر بين الدولة والمجتمع : فالدولة تتميز من باقى تنظيمات المجتمع الأخرى بناحية مميزة ؛ فهى وحدها لها حق الإلزام وإجبار الفرد على اتباع قانون ما ؛ أما تنظيمات المجتمع الأخرى فتعتمد على رغبة الفرد ، وعلاقات التراضى والتآخى بين الأفراد ، ومن حق الفرد أن يتنحى عن تبعيته لهذه التنظيمات إذا لم تتوافق هى ومزاجه الخاص وغاياته الفردية ، ولكن الأمر يختلف فى حالة عدم انقياده لاحتياجات الدولة ، أو عدم قيامه بالواجب عليه لها ، فالدولة قادرة على فرض إرادتها عليه بشتى الطرق التى ينص عليها دستورها .

فالدولة هى ممثلة القانون ، ومن حقها أن تفرض إرادتها على أتباعها ، وقد تتصف هذه الإرادة بالتعنت ، وفى حالات معينة قد تتدخل فى كل صغيرة وكبيرة فى حياة الأفراد ، وفى حالات أخرى تركز على المسائل التى تمس أمنها وحده ، وتترك للأفراد حرية الاستمتاع بحياتهم وتبعيتهم لجميع تنظيمات المجتمع الأخرى .

هنا تثار مسألة : أيهما أسبق فى الوجود : آلدولة أم المجتمع ؟ . ومن

الصعب تحديد هذه الأسبقية فقد يقال : إن عادات التجمع فى جماعات قد سبقت الوعى بتخصيص جماعة من هذه الجماعات لمهمة حماية القانون وفرضه على الأفراد : أى أن المجتمع حقيقة معطاة تحققت حتى بغير حاجة إلى عقد اجتماعى ، ثم ظهرت الدولة نتيجة لتعاقد بين الأفراد ، أو نتيجة لشعور فئة ما بالقوة التى ساعدتها على فرض إرادتها على المجتمع .

والحالة الأخرى هى حالة القول بأن الدولة قد سبقت المجتمع : أى أن الدولة هى التى روضت الأفراد ، وحققت لهم الأمان بسلطانها وقانونها ، وبذلك مهدت السبيل لظهور شتى تنظيمات المجتمع . على أى حال : من العبث البحث عن الأسبقية فى هذه الناحية .

وننتقل إلى الكلام عن سلطان الدولة ؛ فلابد أولاً من وجود قانون يضعه المشرعون ، ويكون لكل فرد حق اقتراحه إذا رأى مصلحة المجتمع تتطلبه ، ويتجسم هذا القانون فى صورة نظام قضائى يتدرج فى العلو ؛ كما يتمثل فى سلطة ردع قادرة على الإلزام بتنفيذ الأحكام . وتلتقى هاتان السلطتان عند سلطة أعلى أو ملاذ أخير له القرار النهائى فى كل المسائل المتنازع عليها : فقد تختلف تنظيمات المجتمع فى فهم بعض نصوص القانون ، ولن تكون لهذا القانون أية قيمة إذا فسر تفسيرات هوائية أو متضاربة تلغى الغاية منه ، أو إذا امتلأ القانون بالثغرات ، وأصبح شبيهاً بالمراقع ، ولم يقتنع الأفراد بوجوده أو توافقه .

ولكى يكون القانون سيداً حقيقياً جديراً بالاحترام يجب أن تتصف

بنوده بالأحكام والحبكة وعدم التناقض ، والخلو من الثغرات . وقد يقال : إن مصدر سيادة كل أمة هو الدستور . وإن صح القول بأن المصدر الحق للسيادة هو الشعب نفسه فالدستور فى خدمته ، وهو من صنع أفراد ينتمون إلى هذا الشعب .

وفى الأصل كان المثل الأعلى للدولة هو الاكتفاء بناحية تأمين الأفراد على حياتهم ، وحماية أرواحهم ضد كل اعتداء داخلى أو خارجى ، وقيل : إن الدولة المثالية أشبه بغفير الدرك ، ويجب أن تترك باقى المهام للتنظيمات الأخرى من اقتصادية وخيرية وتعليمية وغيرها ، ولكن هذا التفاؤل قد اختفى من عصرنا الحالى : فمثلاً كان مجتمع القرن التاسع عشر يفخر بحرية أبنائه الاقتصادية فى التعامل والاستثمار ، ولكن احتياجات الدولة قد زادت زيادة هائلة ، ولم تعد قادرة على الوقوف موقف المتفرج على التفاوت الكبير بين الرعايا ، أو على سوء توزيع الحقوق الاقتصادية ، وقيل : إن القانون الذى يوضع فى مثل هذه الظروف إنما يخدم قلة ، ويرمى إلى المحافظة على هذا الوضع التعسفى الظالم إلى ماشاء الله ، ومن ثم أباح بعض المفكرين حق التمرد على القانون إذا رئى أنه لا يخدم سوى قلة من أصحاب النفوذ ، أو الجاه أو الثروة ؛ ويرمى فقط إلى تثبيت الظلم فى المجتمع ، وعدم معالجته .

وهكذا ظهرت فلسفة جديدة للدولة لا ترى القوانين غاية فى ذاتها . ولكنها تراها وسيلة لتحقيق سعادة الأفراد : فكل فرد يسعى لبلوغ

السعادة ، ويحتاج إلى مقومات معينة بغيرها يشعر بالشقاء . وما دامت الدولة ترعاه ، وتعرف حقوقه – فإنه ملزم على القيام بالواجب عليه لها ، وعلى احترام قوانينها . وليس من حقه أن يطالبها بحقوق غير مشروعة ؛ والحقوق المشروعة هى التى يتساوى فيها المواطنون جميعاً ، وتمثل الحد الأدنى لاحتياجات كل فرد فى المجتمع . وتقيد هذه الحقوق فى كل الدساتير ، وأولها الأمن الشخصى : فمن حق كل فرد أن يؤمن على حياته ، وأن تتوافر له سبل العيش : أى تتاح له فرص العمل أو تأمين حياته إذا تعذر العثور على عمل شريف يقتات منه .

ولا يعنى هذا استغلال الفرد ، وإعطاءه الكفاف ، ولكنه يعنى منحه أجراً يساعده على أن يحيا حياة آدمية يتمتع فيها بفراغ معقول . ومن حق الفرد أيضاً الحصول على قدر مناسب من التعليم يساعده على الانتفاع بثمار الحضارة الفكرية والمادية ، وعلى الوعى بما يدور حوله ، ثم تجىء حقوقٌ أربعة متلازمة كنتيجة لهذا الوعى الاجتماعى : فأولاً يحق للفرد التعبير عن رأيه ، والاشتراك مع أى جماعة تشابهه فى الوعى والعقلية لتحقيق غاية من الغايات التى تخدم الآخرين ، ومن حقه أيضاً أن يشترك وسائرُ المواطنين فى اختيار حكامه ، أو يُقنع مواطنيه بأحقيته للاختيار فى أى انتخابات تجرى لتمثيل الرأى العام .

ولا يحق القول بأن هذه الحقوق مطلقة : فمن حق الدولة الاطمئنان إلى عدم حدوث ما يعكر صفو المجتمع وسلامه ، ومن حقها أن تردع كل

من يسعى لإفساد الحياة السياسية : فمن حقها مثلاً أن تحرم كل داعية للإرهاب والفوضى حقوقه السياسية ، ولا يعنى هذا أن تسىء الدولة استخدام سلطتها ، فيجب أن تكون كل اتهاماتها صحيحة ، وأن تكون المخالفات متعارضة بحق مع المصلحة العامة : أى لا يعود ضررها على الفرد المتهم فحسب . والقانون عديم الجدوى إذا لم يَتحققْ تجانُسٌ اجتماعى وفكرى واقتصادى ، ولا يُعْنى بذلك المساواة المطلقة ، ولكنه يعنى التقارب الذى ييسر تفاعل الأفراد ؛ فمن العسير تحقيق أى عدالة فى مجتمع يقف فيه أمام القاضى نفسه المليونير والصعلوك ، وفرص الدفاع عن النفس ليست واحدة فى حالتى المثقف ثقافة عالية والمحروم من كل وعى أو دراية .

كل هذه العيوب التى يعانى منها المجتمع لا تستطيع الدولة الوقوف مكتوفة الأيدى أمامها ، وبخاصة إذا عجزت التنظيمات الاجتماعية الأخرى عن علاجها ، ومن هنا تضخم دورها حتى أصبحت مرادفة للمجتمع فى بعض الأنظمة : أى أصبحت تقوم بدور جميع التنظيمات الاجتماعية الأخرى بلا استثناء ، وبذلك تقلص دور هذه التنظيمات ، وتقلصت حرية الفرد بالتبعية .

(جـ) القرن العشرون :

لا يسمح المقام حتى باستعراض خاطف لتاريخ النظريات السياسية

برغم أهميتها ، واستمرار تأثيرها حتى على سياستنا ونظرياتنا الحالية : فأفلاطون ما زال عظيم الأثر ، وحديثاً أنصفنا الفلسفات السياسية لفلاسفة ومفكرين عظام طالما أسيء فهمهم كماكيافيلي وهوبز وبودان وإسبينوزا .

ونقتصر هنا على الحديث على التغيرات السياسية الهامة التى حدثت فى أعقاب الحرب العالمية الأخيرة ، وأبرزها ازدياد أهمية الدولة ، واتساع نفوذها ، بالإضافة إلى الفرد : فلم يعد هناك من يعارض حق الدولة فى التخطيط والتدخل فى الكثير من المجالات التى كانت تعتبر فيما مضى مجالات حرة لا يجوز للدولة انتهاكها ، والحرب وما تتطلبه من احتياجات مادية ومعنوية هى التى أقنعت المعارضين بضرورة التخلى عن فكرة الحرية الاقتصادية المطلقة التى تعلق بها المفكرون والرأسماليون فى القرن التاسع عشر . وبعد أن كان العالم يصف المعسكر الديكتاتورى بصفة « الشمولية » ؛ لأنه لا يترك صغيرة أو كبيرة بغير تخطيط – أقنعت الحرب وذيولها الأمم المتفائلة بأن مثل هذا النوع من الحرية سيقضى على كل حرية أخرى ؛ فلا مناص من تخطيط كل الضرورات حتى ننعم ولو بقدر معقول من حريتنا المشروعة .

والآن أصبح الخلاف بين معسكر وآخر مقصوراً على أسلوب التخطيط والمسميات ، وغالباً ما يقتصر الاختلاف على الناحية السيكلوجية : أى يترك صاحب العمل يتمتع صورياً بملكيته لوسائل

الإنتاج دون أن يكون له حق إدارتها أو توجيهها أو حتى تسمية شركته باسمه ؛ لأن الدولة أو مجالس إدارة هذه الهيئات هى التى تتولى هذه الناحية نيابة عنه . وكما قال الكاتب السياسى الشهير بوركيناو : «فى الحاضر ، وبلا أدنى شك قد قوى الاتجاه بعيداً عن الليبرالية ، وتجاه حالة يستطاع تسميتها بالشمولية» وطمأن قراءه لأن التاريخ لا يستمر فى اتباع اتجاه واحد طويلاً ، ويقيناً سينتهى العصر الشمولى يوماً ما مثلما انتهى العصر الليبرالى .

وصاحبت هذه الظاهرة ظاهرة أخرى وهى صدارة الاقتصاد ، وازدياد تأثيره على الأحداث السياسية : فلم يعد الفرد قادراً على الاستثمار الفردى لأمواله إلا فى المشروعات الصغيرة بعد أن ازدادت ضخامة المشروعات الصناعية ، وارتفعت نفقاتها ربما إلى بلايين من الدولارات ، وقد تهدد بكارثة إذا لم تحقق أرباحها المرتقبة ، فلا عجب بعد كل ذلك– وبعد أن تضاعفت مهام الدولة – إذا أصبح من الخطر أن ينهض بأعباء الحكم وتسيير دفته حاكم ضعيف أو جاهل ، أو متهم بالارتشاء ، أو بأى فضيحة أخلاقية تسىء إلى هيبته ومكانته ، ولذا فكثيراً ما نسمع الإشادة برؤساء أقوياء مثل روزفلت وأيزنهاور وكنيدى برغم اتهامهم بالمروق والبعد عن الديمقراطية . وقد تقدمت التشريعات الاجتماعية التى نظمت حقوق الأفراد وصحب ازدياد سلطان الدولة تضخم دور المخابرات واتساع نطاقها ، واعتمادها على كل التقنيات ،

وتحول التمثيل الدبلوماسى إلى أوكار للجاسوسية ، ولم يعد طرد الدبلوماسى أو اغتياله – مشكلة تسىء إلى العلاقات أو تهدد باشتعال الحرب .

ظاهرة أخرى تميز بها القرن العشرون ، وهى طغيان مسائل السياسة الخارجية على المسائل الداخلية ، ومن آيات ذلك أننا غالباً ما نعرف أسماء وزراء الخارجية ربما أكثر من أسماء رؤساء الدول ! وحقاً حدث تقارب كبير وعلامات مبشرة بالخير فى علاقات الدول ؛ وازداد تفاعل الأفكار ، ولم تعد الستائر الحديدية تحول دون تبادل المعلومات والخبرات ، ولكن أفظع النتائج التى تمخضت عنها الحرب العالمية الأخيرة هى أنها أرغمتنا على أن نحيا فى حالة استعداد دائم للحرب ، وعلى إنفاق معظم دخلها فى صنع أو شراء المعدات الرهيبة التكاليف ! ولم تفلح الحضارة فى تهذيب طبائع البشر ! وإذا كنا قد لمسنا بعض التقدم فى الأخلاقيات السياسية داخل نطاق الدولة – فإننا على عكس ذلك ما زلنا نعانى من شرور وحشية العلاقات الدولية ؛ فكل الساسة يؤمنون بالماكيافيلية ، فى أبشع صورها : فهناك نوعان من القيم : النوع الأول لعلاقات الأفراد ، والآخر لا أخلاقى لعلاقات الدول : فالدولة فى القرن العشرين ذات وجهين : فهى عندما تشعر بالخوف تستبيح كل المحرمات ، وترتد إلى صورة الوحشية الأولى ، وتصبح غايتها (الوحيدة) هى الصراع للبقاء بأى ثمن . وتَفْتَنّ فى اختراع أدوات الدمار ، وتبرر كل

شرورها بأسخف المبررات ! وأحياناً يدفعها الخوف إلى استفزاز جيرانها أو الاستيلاء على الأرض بالقوة ، وهى مطمئنة إلى أن أحداً لن يردعها ويردها على أعقابها ! فما زالت « الأمم المتحدة » ضعيفة الحيلة ، ولم تفلح قوة طوارئها حتى الآن فى ردع أى معتد . ولعل دورها الوحيد هو معاينة حوادث الاعتداء ، أو تقديم تقارير عن المسئول وعدد الخسائر فى الأرواح ! فلا وجود لدولة تحترم ميثاق هذه الهيئة برغم سمو مقاصدها ؛ لأن الدولة لا تتبع إلا مصلحتها العليا أو raison d'êtat الذى يشجعها على الأنانية واتباع شريعة الغاب ! هذا هو الوجه القبيح للعلاقات الدولية . والوجه الآخر الذى ربما بدا مبشراً بالخير هو ازدياد التعاون الثقافى والإيمان برسالة حضارية واحدة : فجميع الدول قادرة الآن على الاستفادة بكل خبرات الحضارة والمدنية ، والاطلاع على أحدث الأفكار بمجرد ظهورها ، فهل يقدر للخير برغم خفوت صوته وضعف أثره أن ينتصر على الشر ومنطق الغاية والنفاق أقبح مظاهر السياسة المعاصرة ؟

فمن علامات هذا النفاق ادعاء كل الأنظمة السياسية أنها تتبع الديمقراطية ! وقبل الحرب توافرت الشجاعة الأدبية لزعماء مثل موسولينى وهتلر وستالين ، فأعلنوا فى شتى المناسبات نفورهم من الديمقراطية ، واتباعَهم للديكتاتورية بقصد ، ولكن حدث تغير عجيب بعد الحرب ، إذ ادعت كل الأطراف إيمانها بالديمقراطية ، بل ووصمت

أعداءها بالفاشية ! ألم يصف أرسطو الديمقراطية بأنها حكومة الأغلبية الفقيرة التى تمتاز بالحرية والمساواة ، واتباع دستور ؟ إذن فمن أحق باسم الديمقراطية ؟ آلدول الفقيرة أم الدول الغنية؟ ومن أحق بها ؟ آلدول التى حققت المساواة المادية أم الدول التى تتفاوت فيها الدخول تفاوتاً بشعاً ؟ . ومن أحق بها ؟ آلدول التى تمر بعهد استبداد مرحلى ، وترمى فى النهاية إلى بلوغ الحرية التى لا يسمع عنها إلا فى اليوتوبيات التى يختفى فيها شبح الدولة الرهيب أم الدول التى لا يتمتع فيها الأفراد بأكثر من حرية اسمية وهمية ؟

وعلى العموم الإجابة متروكة للقارئ بعد انتهائه من الاطلاع على الاتجاهين الرئيسيين المعروفين فى عالمنا المعاصر . وكان المفروض تبعاً للعادة السائدة أن نسمى أحد هذين الاتجاهين بالديمقراطية ، ونسمى الآخر بالشمولية . ومادام هناك نزاع حول كلمة الديمقراطية ، وأحقية كل معسكر فى الانتساب إليها لذا آثرنا استبعادها من الأنظمة السياسية المعاصرة ، واستبعدنا أيضاً كلمة «شمولية» ؛ لأننا نراها — بخيرها وشرها — سمة من سمات العصر كله .

٢ – الأنظمة البراجماتية

من الناحية النظرية – تتميز هذه الأنظمة بحكوماتها المقيدة لضمان شعور الأفراد والجماعات بالأمن ، وأول عامل يساعد على تحقيق ذلك انتخاب الحاكم لمدة محدودة يجرى بعدها انتخاب قد يسفر عن انتخاب حاكم جديد . ويتم هذا الإجراء بسلام ودون إراقة دماء . ويتبع الإجراء نفسه فى اختيار الهيئة النيابية ، ويترتب على نتيجة انتخابها تجديد الوزراء الذين يتولون السلطة التنفيذية ، وقد تذهب بعض الأنظمة بعيداً إلى حد تعميم مبدأ الانتخاب بحيث يختار شاغلو الوظائف الرئيسية كلها على هذا الغرار . وهناك شروط أساسية لنجاح هذه الأنظمة : كالترحيب بالآراء المتعارضة ، والمرونة ، والاستعداد الدائم للتجريب ، ودرجة وعى مناسبة للأفراد ؛ وسلطان الحكومة ليس مطلقاً ، وهذا يعنى وجود مجالات لا يسمح للحكومة بالتدخل فيها ، ولا وجود لأى تميز لممثلى السلطة يعفيهم من الخضوع للقانون . وعليهم ألا يتجاوزوا السلطات الممنوحة لهم بحكم القانون . ويتطلب التغيير السلمى إجراء عملية انتخاب لاختيار أحد المتنافسين ، ويتقدم كل مرشح ببرنامج يزكيه لدى الناخبين .

ومن العسير اعتماد كل فرد على نفسه فى عملية الدعاية ، وتزكيته

للمهمة التى يسعى للقيام بها ، ومن هنا تبرز أهمية التنظيمات السياسية ، أو الأحزاب التى تنظم اتصال المرشحين بالرأى العام وبالناخبين . ويتمتع كل حزب بحق إبداء وجهة نظره ، وتتاح له الفرصة لنقد كل تصرفات الحكومة ، والتعبير عن مشاعر الرأى العام نحوها ، ولا ينبغى أن يحتكر حزب واحد أجهزة الإعلام ، وبخاصة عندما تملكها الدولة . وثمة شروط أساسية لنجاح هذه الأنظمة ما زال كثيرون لا يؤمنون بها إيماناً صريحاً : كاحترام حق الجميع فى إبداء وجهة نظرهم مهما بدا فيها من ضحالة أو تفاهة أو سذاجة أو سوء نية تمشياً مع القول السائر : «إننى أمقت رأيك ، ولكنى سأحارب حتى الموت من أجل حقك فى التعبير عنه ! » . ويقترن بهذا الشرط شرط آخر هو احترام الأقليات ، والحقوق الفردية ، والاعتماد على الحوار فى فض الخلافات بدلاً من اللجوء إلى القوة . وينظر إلى غايات الدولة والقوانين نظرة براجماتية : أى لا تعتبر مطلقة غير قابلة للتعديل والتبديل ؛ فالحياة تعتمد فى كل خطواتها على المحاولة والخطأ ، ولا مانع من تغيير أى برنامج إذا عارض الاحتياجات العامة ، أو حالت الظروف الواقعية دون تنفيذه .

هذه هى الملامح العامة للأنظمة التى آثرنا تسميتها بالبراجمانية بدلاً من الديمقراطية ؛ فالواقع أن لها سمات الفلسفة البراجماتية نفسها ومنهج العلم البراجماتى ؛ فهى عملية تنفر من المطلق ، ومتحررة من تزمت الحكومات الثيوقراطية فى الماضى . ومعيار نجاح النظام هو وفاؤه

بوعوده ، وأى فشل يراجع وينقح ؛ فلا شىء غير قابل للبحث والتغيير !

(١) الغايات البعيدة :

الغاية القصوى لهذه الأنظمة هى النهوض بالفرد وقدراته ، ويوصف النظام السائد بالعدالة أو الاستقامة إذا وفَّر للجميع ، أو لأكبر غالبية ميسورة الظروفَ المواتية لارتقاء الفرد بذاته ، ويقال : إن الفرد قد حصل على حقوقه السياسية كاملة إذا توافرت له كل هذه الظروف ، ولكى تحقق الدولة غايتها تضع نصب عينها ثلاثة مبادئ عامة ترجع إلى شعار الثورة الفرنسية : «الحرية والإخاء والمساواة» ولو أنها ترتد فى الحقيقة إلى الرواقية عند اليونان .

وأبسط هذه المبادئ فى الشرح هو مبدأ الحرية ، ويعنى أن تنظر الدولة للفرد ككائن حر كامل الأهلية مسئولٍ عن تصرفاته ، ويتحقق ذلك إذا ساعدته الدولة بالتعليم على تنمية مواهبه وقدراته . ويقترن حق الحرية دائماً بالشعور بالمسئولية ، وبالعلاقة الشرعية التى تربط الفرد بالآخرين ، فلا وجود لما يدعى بالحرية المطلقة أو المجردة ؛ كما قال المفكر الإنجليزى «بيرك» ، أو حرية بلا مقابل : فالحاجة إلى الحرية يجب أن تتكامل – ولا تتعارض – هى وحاجة الآخرين إليها . فكل حرية تحتاج إلى نظام يحدد علاقة كل فرد بالآخرين ، وبالغاية القصوى : أى توفير

الظروف المناسبة لنهوض الفرد بذاته .

ولخص الكاتب السياسى الإنجليزى إرنست باركر الحاجة إلى الحرية فى عنصرين : الأول : حاجة كل فرد للاستمتاع بقدر مماثل من الحرية فى علاقته بالآخرين ؛ الآخر : حق الجميع فى الاستمتاع بحريات نوعية خاصة تتناسب هى ونوعياتهم ومؤهلاتهم .

وتتضمن هذه الحرية جملة حريات فرعية كالحرية الشخصية وحرية الانتقال من مكان لآخر ، وحرية الانتفاع بالملكية الشخصية . وحديثاً حُور معنى الحرية ، وأصبح يعنى تأمين الفرد على حياته وصحته وتحركاته ، والحرية الثقافية : أى حرية التعبير عن أفكاره ومعتقداته . والحرية العملية : أى حرية الاختيار والتعاقد والارتباط بالآخرين .

وبعد الحرية الشخصية ، تجىء الحرية السياسية التى كانت تعنى فى وقت من الأوقات حق التصدى حتى للدولة إذا اعتدت على هذه الحرية ، ولكنها الآن قد ازدادت واقعية ، وتحولت إلى حق الانتخاب والترشيح فى المجالس النيابية فى حالة استيفاء الشروط ، والمشاركة فى رقابة الدولة ، واقتراح أى مشروع يحقق المصلحة العامة .

وتجىء بعد ذلك الحرية الاقتصادية ، أو حق الانتفاع بالربح المادى ، وحديثاً وضعت ضوابط تساعد على عدم تعارض الحرية الاقتصادية مع حريات الآخرين : فقد اتضح من بعض الحالات أن ترك الحبل على الغارب لبعض أصحاب العبقريات الاقتصادية قد أدى

إلى حرمان ملايين من حريتهم الاقتصادية ؛ وقد لا يعترف مفكرون آخرون بوجود حرية اقتصادية مستقلة ، ويرونها متضمنةً فى الحرية السياسية . والأمر بالمثل فيما يتعلق بالحرية الدينية .

وبوجه عام فإن توفير هذه الحريات الثلاث لكل شخص أمر عسير ، وبخاصة إذا حدثت تكتلات من الأفراد أو ضغوط لحرمان أقلية ، أو ربما أكثرية ، من حريتها المشروعة . هنا تظهر أهمية دور الدولة التى تتبع العدالة فى كل تصرفاتها عندما تضع القوانين المنظمة لهذه الحرية ، وتضع ضمانات لمواجهة كل اعتداء على الحرية ، بل وتضمن عدم حدوث تعارض بين هذه الحريات ، وبين المبدأ الثانى من مبادئها أى « المساواة » الذى يحقق التكافؤ فى الفرصة للجميع .

وأول نوع من المساواة — المساواة أمام القانون ، وإن وجب الحذر لمراوغة فكرة المساواة ؛ فما أصعب تحديدها ، وتحديد شروطها ! فحقاً لم يخل أى دستور من مبدأ المساواة فى الحقوق ، ومع هذا فمن الصعب القول بوجود مساواة حقيقية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية . وأرجع بعض الفقهاء هذه الحقيقة إلى عدم واقعية هذا المبدأ ، لوجود تفاوت طبيعى بين الناس يظهر حتى عندما يتساوون فى تعلم الأوليات . ومن هنا تواضع المشرعون ، وقنعوا بتقريب الفروق فى الدخل أو التعليم ، أو بوضع حد أدنى للتعلم ، والدخل لكل فرد ، أو بوضع ضرائب تصاعدية تحل مشكلة التفاوت على العهد البعيد

ولا يرضى بعض عن كل هذه الحلول ، ويراها متعارضة مع المبدأ الأول : مبدأ الحرية ، وهو فى نظرهم أهم المبادئ ؛ لأن الأحرار بحكم تمتعهم بالحرية يتمتعون بالقدرة على الخلق وابتكار كل ما يعود عليهم وعلى الآخرين بالخير ، وبذلك يتمتعون بالمساواة بطريقة غير مباشرة . وإذا اعتبر الفرد المساواة غايته بمعزل عن باقى الغايات ، وعجز عن تحقيقها – فإنه سيصاب بالحقد الذى يحطم باقى المبادئ . وعلى هذا فينبغى أن يتغير المثل الأعلى للتعليم ، من التكافؤ فى الفرصة ، أو إتاحة فرصة تعليمية متساوية ، إلى إتاحة الفرصة لكل فرد لكى ينمى مواهبه حتى يُستفاد بها إلى أقصى حد .

ويجىء بعد ذلك المبدأ الأخير وهو «الإخاء» ، وقد بنى عليه الفرنسيون أسمى مشاعر ، مثل : مشاعر الوطنية والقومية ، وكان فلاسفتهم إبان «عصر التنوير» فى القرن الثامن عشر يهدفون إلى خلق روح إخاء بين جميع أفراد العالم ، ولكن هذا الإخاء قد تحقق – من الناحية الفعلية – على نطاق أضيق بكثير من توقعاتهم . فقد تحقق فى حدود جغرافية محدودة هى حدود «الوطن» . وعندما ترجمنا كلمة : Nationalism إلى العربية ابتعدنا عن الأصل الفرنسى ، فقد نسبناها إلى «قوم» أو «عشيرة» ، فحصرنا الإخاء فى دائرة ضيقة بعيداً عن الغاية التى استهدفها واضعو الكلمة الأصلية .

وعلى العموم سرعان ما أصبحت هذه الكلمة حتى فى البلدان المؤمنة

بالعالمية تدل على الانحياز لوطن بالذات أولقوم بالذات ، وبذلك تحطمت الغاية السامية التى رمى إليها المفكرون عندما نادوا بالإخاء العالمى ، وبالاتجاه إلى العالمية فى الفكر والفن والأخلاق والسياسة ، ولم يدر بخلدهم أن هذا المبدأ سينزع إلى نوع من التعصب الذميم «كالشوفية» نسبة chauvin الذى اشتهر بتعصبه الأعمى لفرنسا ونابليون . وعلى هذا فقد أحسن «إرنست باركر» عندما استعاض عن كلمة «إخاء» بكلمة تعاون التى نحتاج إليها كثيراً فى كل خطوات حياتنا المعاصرة ، فلم يعد هناك فرد قادر على الاكتفاء الذاتى ، وكل أوصابنا الاجتماعية تنسب الآن إلى النقص فى التعاون . وهى كلمة أكثر «عقلانية» من كلمة «الإخاء» التى قد تنزلق إلى معنى «الأخوية» الدارجة التى قد تتجه فى نهاية المطاف إلى المحسوبية والتعصب . والآن وبعد أن تزايد عدد البشر زيادة مهولة — ما أحوج الدول والأفراد إلى اعتناق مبدأ التعاون .

هذه هى المبادئ الثلاثة التى تعمل الدولة على توفيرها للأفراد ، ولن تنجح رسالتها إلا إذا اتسم المسئولون فيها بمختلف درجاتهم بالفضيلة الكبرى لتى تنسب إلى كل دولة فاضلة : «العدالة» . وكلمة عدالة مأخوذة عندنا من كلمة «عدل» وتعنى معنيين متناقضين : أحدهما حاد ، والآخر استقام ، وأخشى إذا أخذت بمعناها الأول أن تعتبر مرادفة «لانحرف» ، وبذلك يكون الانحراف هو الغاية القصوى للدولة !

والعدالة لها دور رئيسى ؛ لأنها تحسم أى خلاف يحدث بين المبادئ السابقة : أى عندما تختلف المساواة والحرية ، أو يتعارض مبدأ المساواة والتعاون عندما يتمسك الناس بحريتهم ، ويحجمون عن الاستجابة لمطلب المجتمع بالتعاون بين كل الأفراد ، كما أن هذا التضارب قد يحدث فى نطاق المبدأ الواحد . فقد تتعارض الحرية المدنية والحرية الاقتصادية ، وربما شعرت الحرية الاقتصادية بعدائها للحرية السياسية ، لذا ينبغى وجود مبدأ أعلى يتسامى على المبادئ الثلاثة الآنفة الذكر . وهذا المبدأ هو العدالة ، الذى يمثل أعلى قيم الدولة ، ومن ثم اعتبر الأساس الأول الذى تبنى عليه القوانين ، فهو الأساس الذى تعتمد عليه الدساتير . وعلى كل مشرع أن يضع هذا المبدأ الأساسى نصب عينيه عند وضع أى قانون مهما صغر شأنه . وعندما تقارن دولة بأخرى فإن معيار هذه المقارنة يرتكن أساساً على مبدأ العدالة . وقد قيل : إن الدولة ابنة القانون كما أنها أمه أيضاً ، فهو من خلقها وهى من خلقه . وينبع القانون من إرادة الدولة : أى من إرادة كل أبنائها حتى يتمتع بالاحترام ، وربما بالتقديس ، وتكون كلمة «سيادة القانون» تعبيراً عن واقع حقيقى ؛ وليست مجرد شعار من الشعارات .

والقانون لا يكتسب أهميته إلا إذا اقترن بقوة رادعة ، أو زاجرة ، ومن ثم تضمن رمز العدالة فى دار القضاء العالى بباريس صورة الميزان والسيف معاً Gladus custos legis . والميزان يرمز إلى العدالة ،

والعدالة - كما رأينا - قمة الواجبات التى تضطلع بها الدولة لحماية حقوق أبنائها ، وتطالبهم فى مقابل ذلك بالقيام بواجبهم حفاظاً على هذه الحقوق ، وعلى حقوق أقرانهم ، والضمان الوحيد لمنع الاعتداء على الحقوق ولحث أصحاب الوعى السياسى الناقص على القيام بواجبهم هو «سلطة» الدولة ، وقدرتها على العقاب والزجر : فالمفروض أن المجتمع يتألف من راشدين يدركون العلاقة الصحيحة بينهم ، ومسئولية كلٍّ تجاه الآخرين ، وتجاه المجتمع فى جملته . ولولا ذلك ما حصل أحد على حقوقه من حرية ومساواة . ومادامت الدولة تقدر المسئولية وأعباءها فمن حقها أن توقع العقوبة على كل من يعتدى على هذه الحقوق ، أو لا يشعر بمسئولية . ويقصد بالعقوبة أحياناً تذكرة الغافلين بوجود القانون ، وبهيبته وبيقظة الدولة ، وحسن حفاظها على حقوق الأفراد ، وتتبعها لشعورهم بمسئوليتهم وواجباتهم .

(ب) السلطات الثلاث :

المثل الأعلى لاطمئنان المواطن إلى اشتراكه فى صنع القرارات السياسية هو ما كان يحدث فى أثينا فى العصر القديم حيث كان الكافة من سكان «المدينة الدولة» يلتقون فى ساحة واحدة ، ويتناقشون فى موضوعات السياسة . وغنى عن البيان أن هذه الحالة لم تعد صالحة للتكرار حتى فى أصغر القرى . ومن هنا ظهرت الحاجة إلى نظام واقعى

يحقق الغاية نفسها على وجه التقريب ، ويتوافق هو والأوضاع الحديثة ، وهكذا ظهرت فكرة انتخاب ممثلين للشعب ، يقومون بدور الوسيط بينهم وبين الحكومة ، يطلعونها على رغباته ، ويناقشون مشروعاتها ، ويصححون أخطاءها إذا اقتضى الأمر.

وقسمت الدولة إلى جملة دوائر انتخابية ، ولا يعد النائب ممثلاً لدائرته فقط ، ولكنه يعد ممثلاً للدولة برمتها ؛ فهو يمثل معتقدات السواد الأعظم من أبناء دائرته لما يحقق الخير العام للمجتمع بأسره . وعادة لا يرضى الناخبون عن تفضيل المسائل العامة على مسائلهم الخاصة ، ويفضلون النائب الذى يحمل حقيبة مملوءة بالرغبات وطلبات الاستثناء ، ويمر بها على الوزراء ، ثم يعود إلى دائرته راوياً مغامراته مع المسئولين ووسائل الضغط التى مارسها وتهديده بتقديم استجوابات للذين لم يتعاطفوا على مشكلات ناخبيه .

ومع هذا فإن الناخبين لا ينخدعون بهذه الأقوال ، ويطالبون نائبهم بالجدية . لأن موعد الانتخاب الجديد قد اقترب ، وعليه أن يقدم برهاناً عملياً يثبت جدارته بتمثيل دائرته ومصالحها الخاصة قبل العامة . وبغض النظر عن أسباب عدم الرضا فليس هناك بديل لهذه الطريقة غير المباشرة فى تمثيل الشعب برغم كل عيوبها . ولا ننسى أنها تتكامل هى ونظام الحكم المحلى الذى جعل لأصغر القرى نظاماً مشابهاً لنظام الدولة . ولعل المجالس المحلية بهذه القرى هى أقرب الصور إلى الديمقراطية

الأثينية ؛ فكل شيء فيها يناقش بحرية ، ولا بأس من حضور صاحب المصلحة للجلسات التي يناقش فيها موضوعه ، وليس بها أسرار كتلك التي يُرغم المسئولون في قمة النظام السياسي على كتمانها في صدورهم حماية لمصلحة الدولة ومبدأ المصلحة العليا raison d'etât .

وعلينا أن نتصور الدولة جملة حلقات لها وحدة واحدة ، تبدأ بالشعب (أي من الناخب) وتنتهي عند الحكومة المسئولة ، وقد اعتمد تقسيم سلطة الدولة إلى سلطات ثلاث هي التشريعية (ويمثلها مجلس الشعب والمجالس المناظرة له في شتى المستويات) والتنفيذية (ممثلة في مجلس الوزراء أو في رئيس الجمهورية في حالة الأنظمة الرياسية والأجهزة التابعة له والتي تتدرج حتى أصغر المستويات أيضاً) وأخيراً القضاء .

وقد درجنا منذ عهد مونتسكيو على تصور وجوب استقلال هذه السلطات الثلاث . وفيما يتعلق بالسلطة القضائية ما زال الجميع يقررون استقلاله وحصانته ، ولكن هذا الاستقلال ليس مطلقاً ، فلربما صدر حكم قانوني أهاج الخواطر ، وتسبب في حدوث انتفاضة أو ثورة تنتهي بالإطاحة بالسلطة الحاكمة . والعصمة لله وحده : فكم هناك من قضاة اشتهروا بشطحاتهم وقسوتهم ، ولذا تعطى كل أطراف النزاع أكثر من فرصة لإعادة النظر في قضاياهم ، على أن يكون الحاكم هو المرجع الأخير للتضرع والتماس العفو أو إعادة العرض على قضاة آخرين .

أما العلاقة بين السلطتين الشرعية والتنفيذية فقد نغيرت تغيراً جذرياً فى عصرنا الحالى : فقد اتضح أن التشريع مسألة علمية صرفة ، لا يستطيع الاضطلاع بها كل فرد على الإطلاق لمجرد تمثيله للشعب . ولا انفصال بينها وبين الناحية التنفيذية : فالقائمون بهذه الناحية – بحكم خبرتهم ودرايتهم ، وما يصادفون من مشكلات – أقدر على اكتشاف الجوانب التى تحتاج إلى علاج ، والتشريعات التى يتحتم تعديلها لمسايرة العصر . وقد أيد جورج برنازدشو هذه الفكرة عندما قال : « يجب أن نترك مسائل التشريع للمتخصصين ، لا للكافة : فأنا مثلاً من الخاصة فى تأليف التمثيليات ، ولكن من الكافة فى مسائل الرياضيات والميكانيكا والألعاب الرياضية . ولذا ينبغى أن أتبع ما يقوله الثقاة فى هذه الجوانب ، وأفضل إنسان فى الوجود يتبع الخاصة فى ١ ٪ من مؤهلاته ، ويتبع العامة فى ٩٩ ٪ من مكوناته ، هذا لا يمنع وجود بعض نواب يتمتعون بالكثير من سعة الأفق وبالقدرة على ابتكار تشريعات قد تساعد على حل الكثير من مشكلات التشريع ، أو يحسنون التحدث عن أثر التشريعات على المواطنين ، ويقدمون أمثلة تساعد على الاستنارة .

ولطالما تباهى الإنجليز بعدم تدوين دستورهم ؛ كما تباهوا بحرية قضاتهم وبقدرتهم على إصدار أحكام عادلة تناسب كل حالة من الحالات ، ولكن الأمر قد اختلف الآن . فقد تعقدت علاقات الأفراد ، وارتفع عدد القضايا ارتفاعاً هائلاً ، ولم يعد فى مينسور القاضى

العادل «تفصيل» حكم يناسب كل حالة من الحالات ، وبذلك أصبح الدستور المدون ضرورة شريطة ألا يتصف بالجمود الذى يضر دينامية الحياة المعاصرة . وكثيراً ما تعرض الدستور الأمريكى للنقد لجموده ، وصعوبة تعديله ؛ إذ يحتاج هذا التعديل إلى موافقة ثلثى مجلس الكونجرس ، بالإضافة إلى تعقيدات أخرى تتعلق بمجالس الولايات ، ولعلنا نذكر الصعوبات التى واجهها كارتر للتصديق على صفقة الطائرات الأخيرة لمصر ، والمناورات التى تعرض لها ، وكيف وصف بالبطولة لأنه نجح فى «تمرير» مشروع قانونى عادل يتطلبه أمن بلاده ؟

(حـ) الأحزاب :

لا غنى عنها ؛ فهى حلقة الاتصال بين الشعب والحكومة ، وقد لا يشعر بوجودها أحد إلا أيام الانتخابات ، أو عند انتقال الحكم من حزب لآخر ، وتتغير الوجوه ، ويتجدد الأمل فى نفوس المواطنين . ولا أحد يعرف كيف بدأ ظهور الأحزاب ؟ ولكنا نلحظها كظاهرة عادية فى حياتنا اليومية . فالتحزب صفة اجتماعية شائعة ، وتعدد الآراء فى المسألة الواحدة هو الأساس ، والإجماع استثناء ، أو شىء مصطنع ربما دعا إلى الريبة . ولو ترك الأمر لأهواء الناس لتعددت الأحزاب ، وتكاثر عددها إلى حد يشكك فى نفعها ، أو دورها الهام فى تنظيم الحياة السياسية . فقلائل هم الذين يفكرون جدياً فى المسائل العامة والأكثرية

لا تشغل بالها بغير مصالحها الشخصية والمباشرة . ولولا وجود الأحزاب لما عرفنا اتجاهات الرأى العام فى أية مسألة ؛ فهى التى تنبه وتدفع المسئولين إلى اليقظة والاهتمام اتقاء لشر الرأى العام . وتعرف الحكومة مدى الاستجابة لاتجاهاتها ، وأصداء إصلاحاتها . وقد يكون بين هذه الأصداء ما لا تتوقعه الحكومة . وربما جنحت بعض ردود الفعل إلى النزعات الهدامة . وكثيراً ما أدت الأحزاب دوراً حاسماً فى «فرملة» شطحات الحكومة ، وإعادتها إلى سواء السبيل .

ويكاد أهل الرأى يتفقون على النفور من فكرة الحزب الواحد من جهة ، ومن الكثرة المفرطة فى الأحزاب من جهة أخرى . والواقع أن كلمتى «حزب واحد» متناقضتان ؛ فالحزب يعنى الفريق ، ويدل على شىء متعدد . وإلى جانب الخطأ النحوى فإن فكرة الحزب الواحد تقترن حالياً بالديكتاتورية . ومن الغريب أن الديمقراطيات قد عرفت نظام الحزب الواحد قبل أن تعرف تعدد الأحزاب : ففى بداية عهد الولايات المتحدة لم يكن لديها أكثر من حزب واحد هو حزب الفيدراليين ، ثم التف حول توماس جيفرسون (١٧٤٣ - ١٨٢٦) ثالث رؤساء الولايات المتحدة بعض الأنصار الذين ألفوا جماعة سياسية صغيرة لا يصح اعتبارها حزباً بالمقارنة «بالفيدراليين» وبمرور السنين ظهر حزب آخر . واعتقد الناس بعدئذ أن الحياة السياسية لن تستقيم إلا بحزبين : أحدهما يحكم ، والآخر يعارض ، واعتقدوا أيضاً ضرورة تقارب الحزبين فى

القوة وعدد الأنصار ؛ فإذا تفوق أحدهما تفوقاً ساحقاً انتفت الحكمة من وجود أكثر من حزب .

وفى البداية كانت الأحزاب أرستقراطية تتألف فى الأغلب من شلل صغيرة من الوجهاء الذين يلتقون على طريقة الأندية ، ويقتصر دورهم على التسامر ، وتحديد موقفهم من الحكومة : إما بالتأييد إذا تجاوبت هى واحتياجاتهم العامة والشخصية ، أو التهديد والتشهير ، وربما اللجوء إلى العنف لإسقاطها إذا حادت عن رسالتها ، أوشعرت بقدرتها على البطش ، والاستئثار بالسلطة ، وإهمال شأن أنصارها ، ورفضت كل (الوساطات) والاستثناءات ، ونسيت أن يوم الانتخاب قريب ، ونسيت دور الحزب فى إثارة الجماهير وتنظيم المظاهرات العدوانية ، وربما انتفاضات «الحرامية» . وبوجه عام تتعدد دوافع الانتماء إلى الحزب ، فقد يكون الدافع خيراً بعد اقتناع برسالة الحزب ، ومبادئه ، وأشخاصه ، وقدرته على الوفاء بعهده ، وقد ينفق المتحمس من أنصار الحزب كل ما يملك لنصرة هذه المبادئ ، فإذا خابت ظنونه فإنه يجرب حظه مرة أخرى ، وينضم إلى حزب آخر أثبتت الأحداث صدق عزيمته ، وجديته ، وابتعاده عن التهريج والشعوذة .

وفى الطرف المقابل – نصادف العمليين أو «الواقعيين» ، كما يسمون أنفسهم ، الذين ينتمون إلى الحزب لمصلحة شخصية سافرة ، أو للتمشى مع طموحهم السياسى . وقد لا يكون لمعتقدات الحزب ، ورسالته أى

دور فى التفات الأنصار حوله . فبعد أن يستقر الحزب طويلاً يتحول إلى عصبية لا دور فيها للفرد على الإطلاق ، فأغلبية المنتمين لا يعرفون ما هى مبادئ حزبهم ؟ أو ما هى غايته ؟ وكل ما هناك أنهم مضطرون بدافع العصبية إلى عدم الانضمام لأى حزب آخر غير الحزب الذى انتمى إليه آباؤهم وجدودهم . وينتهى الأمر بتقسيم الأنصار جغرافياً على مختلف الأحزاب ، ويصبح الولاء الأعمى هو السمة البارزة ، ويرتبط أعضاء الحزب برباط وجدانى وثيق ، ويصمون آذانهم لصوت العقل ، ويبيعون أنفسهم لحفنة من أصحاب البراعة فى الشعوذة السياسية الذين يحرصون على تقوية نفوذهم بقمع كل آراء معارضة لرأى الحزب ، أو إقصاء وتحطيم كل شخصية مبشرة يخشى بأسها .

والكفاءة المطلوبة للعمل الحزبى هى البراعة فى « التكتيك » ويقصد به القدرة على إخراج الحكومة عندما يكون الحزب معارضاً ، والقدرة على « المقاومة » والمهاترة والإفلات من أفخاخ المعارضة بالشوشرة طوراً ، أو الانسحاب من جلسات مجلس الشعب طوراً آخر ، والتشهير وتذكير الحزب الحاكم بفضائحه وعجزه وتورط أقطابه فى جرائم الاستغلال والجنس !

والأحزاب الجماهيرية تحتاج إلى نوعيات مختلفة : ففيها كفايات قادرة على الاضطلاع بالأعمال السياسية والفنية الكبرى فى الحكومة ، أو حكومات الظل ، حتى لا تحدث كارثة إذا حكم الحزب ، وبوغت

بمشكلات سياسية واقتصادية ، أو «بالتركة المثقلة التى تركها الحزب الآخر» كما يقال عادة . وهذه المسائل لا تحل بالدجل أو العبث ، وهذه الصفوة مطالبة بالالتزام بالخط السياسى للحزب وبالانضباط : «فما دام عضو الحزب قد ارتضى لنفسه التحزب فلا مفر من شعوره بالولاء لحزبه ، ولا مندوحة من أن تتلون مشاعره وآراؤه بلون الحزب مهما كانت كفايته وعبقريته» ، كما قال المستر إتلى رئيس حزب العمال إبان الحرب العالمية الثانية ، عندما أزعجته المشاحنات فى جلسات الحزب .

وهناك مجموعة هامة أخرى هى مجموعة «الضغط السياسى» التى قد تعمل لحسابها بطريقة «البلطجية» ، أو تكون جزءاً من التنظيم السياسى ، ومهمة هذه المجموعة هى البحث عن ثغرات فى خطوط الأعداء ، أو إحداث شقاق فيها . ودورها يتم فى الخفاء ، بقدر كبير من الدهاء . وغالباً ما لا يعرف أسماء أفراد هذه المجموعة غير قلائل من الموثوق بهم فى الحزب . وقد يكون من بينهم بعض زعماء العصابات والأفاقين أو من يدعون «بالقوادين» السياسيين وأحياناً يشتد بأسهم ، فيفرضون إرادتهم على الأجهزة الإدارية والتنفيذية ، وربما على رئيس الحزب ذاته وبطانته المقربة ، ويتعذر الخلاص منهم بعد فوات الأوان .

وهناك مجموعات أخرى لعل أهمها المجموعة الخاصة بالدعاية والإعلام والتهييص بالمعلوم فى اجتماعات الحزب ، أو لإحداث شغب فى جلسات الحزب المعارض ، أما الأعضاء العاديون فلا يطلب منهم غير

التأييد التام أو الموت الزؤام» ودفع اشتراكات العضوية ، والدعاية الانتخابية التى أصبحت تكلف الملايين فى البلدان المتقدمة .

وعندما تتعدد الأحزاب يحار الناخب لصعوبة التفرقة بين مبادئ الأحزاب المتعددة ، ويعجز عن التنبؤ بما ستسفر عنه الانتخابات . فهو فى حالة الحزبين يعرف أن الحزب الفائز هو الذى سيؤلف الوزارة ، ولكن عندما تتعدد الأحزاب لا يعرف من سيكون الرئيس المنتظر . وغالباً ما يسود الاضطراب حتى بعد ظهور نتيجة الانتخاب ، كما حدث منذ عهد قريب فى إيطاليا ، وجملة مرات فى لبنان . وقد يعزى تعدد الأحزاب إلى تعدد الأعراق أو الفروق الاقتصادية الكبيرة بين الطبقات . وأحياناً يؤلف الحزب لغرض إنتهازى محض ، أى لمساومة الأحزاب الكبيرة التى عجزت عن الحصول على الأغلبية المطلوبة . وقد انتشر هذا النوع فى فرنسا قبل الجمهورية الخامسة ، وما زالت له آثار سيئة على الحياة السياسية الفرنسية .

برغم كل ما ذكرنا من عيوب ، فإن الحزبية شر لابد منه ؛ فهى مرآة للمجتمع وأشتاته المتباينة ، بل وللنفس الإنسانية وتقلباتها وأهوائها ، وإذا لم نقبل الأحزاب بحسناتها وسيئاتها فإن البديل معروف وهو التنظيمات السرية . وحتى إذا استبد الحزب الجماهيرى الكبير فإن استبداده أخف ضرراً من الأنواع الأخرى من التسلط والطغيان . وأهم شىء هو أن ينمو الحزب ويظهر للوجود بطريقة طبيعية لحل مشكلة عامة

يرى أن لديه حلاً حاسماً لها ، وألا يفرَض أو يؤلف بطريقة مصطنعة تشكك فى ولاء أتباعه ، ونفاقهم . وهذا ما حدث فى البلاد التى تعلمنا منها الحزبية : ففى إنجلترا لم تصدر أى قرارات وزارية أو تشريعات لتنظيم الأحزاب ، أو أنشطتها التى لم تعرف إلا من مائة سنة تقريباً ، ولكن من واجب الحكومات الحديثة ، بعد اتساع نفوذها ، ورعايتها للمصلحة العامة أن تكبح جماح أى أفاقين يؤلفون أحزاباً لاستغلال سذاجة أو طيبة الجماهير المحرومة ، ويعدون وعوداً براقة لا تعتمد على أى رصيد من الخبرة أو الجدية ، ورصيدها الوحيد هو براعة الاستغلال والاستغفال !

(د) الفرد :

إن أعظم ميزة تتباهى بها هذه الأنظمة إنما هى «حرية الفرد» ، حتى إن بعض المفكرين يميلون إلى تسمية هذه الأنظمة «بالليبرالية» ، ويؤثرون هذه الصفة على «الديمقراطية» ، ما دامت المذاهب الأخرى قد تمسحت فى مبدأ المساواة وحكم الأغلبية ، وادعت أنها أجدر بهذه الصفة ، لأن شروط الديمقراطية الصحيحة متوافرة عندها أكثر من توافرها لدى الأنظمة الديمقراطية «المزعومة» وقد آثرنا الحياد بين المعسكرين وابتعدنا عن استعمال كلمة «ديمقراطية» . ولكن ما يقال ضد حرية الفرد ربما كان أخطر وأدهى ، وبخاصة ؛ لأنه يصدر عن الذين ينعمون بالحرية فى داخل هذه الأنظمة ، وبدلاً من أن يشيدوا بهذه

النعمة – فإنهم وصفوها بالأكذوبة ! ولنرجع إلى «أريش فروم» الذى يقول : «بالرغم من اعترافنا بأن حرية القول والرأى انتصار على القيود البائدة كافة فإن ادعاء الإنسان الحديث بتمتعه بالحرية مشكوك فيه ؛ لأن الكثير مما يقوله وينسبه لنفسه من قول وفكر – يقوله كل إنسان آخر فى المجتمع نفسه ، وينسبه لنفسه أيضاً ! فهو لم يكتسب القدرة على التفكير الأصيل : أى الاعتماد على نفسه فى التفكير . وهذه الصفة وحدها هى التى تثبت صحة ادعائه .

ويزهو الإنسان الحديث لأنه قد تحرر من ربقة التبعية للسلطات الخارجية التى تعرفه ما يفعل وما لا يفعل ، ويتناسى السلطات الخفية الجبارة مثل ما يدعى بالرأى العام أو الحس العام ، وهما شديدا التأثير على كل ما يقول أو يفعل . ومن علامات ذلك ، استعدادنا القوى لمسايرة ما يتوقعه الآخرون منا ، وأسفنا العميق إذا ظهرنا بمظهر المخالف . . . . وبعبارة أخرى : لقد انبهرنا بتحررنا من السلطان السياسى المفروض علينا ، ونسينا ما بداخلنا من قيود وأصفاد ، ومخاوف . . . . وكل هذه العوامل تضعف من انتصار الحرية على أعدائها التقليديين . . . . وكان المفروض فى ظل الرأسمالية أن يتحقق النجاح لكل مجتهد مميز مكافأة له على جهده ومقدرته على تحديد الهدف ، واستغلال الفرصة التى تمكنه من بلوغه ، فقد تعلم كيف يعتمد على نفسه ، ويقدر المسئولية ، ويتحرر من الوهم والخزعبلات . ويقتدى

بجدوده الذين بنوا حضارتنا ، ولكن النتيجة عكسية : فحتى إذا كسب مالاً وافراً وشهرة واسعة - فإنه يشعر بضياع وفراغ روحى ؛ فقد استعبدته المادة ، وأصبح جمع المال غاية فى ذاته ، بغض النظر عن هل يحقق له السعادة ويساعده على التحرر الصحيح أولا ؟ . .

لقد أصبح الإنسان « ترسا » من تروس الآلة الاقتصادية الضخمة ؛ حتى إذا كان مغبوطاً لثرائه ، ومن أقطاب الصناعة فلا اختلاف بينه وبين العامل الصغير الذى يبيع عمله ونفسه كسلعة ! . . فالاثنان ينعمان بحرية زائفة ، ويخضعان فى نهاية المطاف لقوانين السوق وحالات الانتعاش والنكسة والتقدم التكنولوجى . . . ويخضعان أيضاً للقيم الحضارية التى تتحكم فى كل ما يفعلون ويختارون : فى النظام التعليمى ، والعبادة ، والمسرح والصحافة . . . وهذه المصادر هى التى تغذى الناس بأفكارها التى ينسبونها دون خجل لأنفسهم ، والويل لهم إذا تمردوا عليها ، وأعلنوا تحررهم منها . . هنا المصير معروف . . إنها النهاية التى بلغها أمثال نيتشه ممن حاولوا تحطيم أوثان المجتمع ! » .

والعلاقة بين صاحب العمل والعامل معروفة للجميع : الأول يستعمل الآخر مثل ما يستعمل أية آلة أخرى . وكلاهما يستغل الآخر من أجل لقمة العيش : فكلاهما لا يزيد عن وسيلة لإشباع رغبات الآخر والأمر بالمثل فى علاقة التاجر بزبونه : فهو ينظر إليه نظرة مصاص الدماء لفريسته ، لا كآدمى أو إنسان له رغبات وغايات يساعده التاجر

على إشباعها . وتحول العمل أعظم قيم الحياة إلى مجهود آلى : فلم يعد العامل يتمتع بمميزات أصحاب الحرف القدامى الذين كانوا يستمتعون بعلمية بخلق مايبدعون ، إنه ينتج من أجل الربح ، ولايهمه ماهو أكثر من بيع هذا الإنتاج بسعر مجز . والواقع أنه لا يبيع سلعاً ، ولكنه يبيع نفسه ، ويشعر فى نهاية الأمر أنه مجرد سلعة !

وفى العلاقات الإنسانية : لقد اختفت العلاقة المباشرة القديمة ، عندما كان العامل يتتلمذ لتعلم حرفة ، ويحاول التفوق على أستاذه ، ويسعد هذا الأستاذ لنجاح تلميذه . صحيح لديه الآن «أسطى» أو «معلم» أو «ريس» ولكنه شخصية مجردة ؛ فهو لا يراه ، ويعرف اسمه بالسماع مقروناً فى الأغلب باللعنات ممن عاملوه ! وهو فى نظر هذا الريس مجرد «واحد» أو نمرة من النمر التى يدرج اسمها فى كشف المرتبات . والجميع لا يعترفون بأن لديه عقلاً يفكر ؛ فهم يرونه مجرد آلة انفعالية . فحتى الإعلانات التى تؤلف من أجله فإنها لاتخاطب عقله ، أو حتى وجدانه ، ولكنها موجهة إلى جهازه العصبى ، أو المراكز المنحطة من عقله . فإذا أرادوا استرعاء نظره إلى نوع معين من المشروبات ، أو معجون للأسنان رسموا له صورة امرأة عارية ، أو حاولوا إدخال الرعب إلى قلبه بتذكيره بالعواقب الوخيمة التى ستحدث إذا لم يتناول أقراصاً معينة ! وفى أحيان أخرى يحركون أحلام يقظته ، ويوهمونه بأن السعادة والرخاء فى انتظاره إذا استعمل صابون كذا أو كذا . كل هذه

المؤثرات التى تتبع لاصطياد (الزبائن) الأحرار تقتل ملكاتهم النقدية أساس كل حرية ، وتتشابه فى تأثيرها ونوعياتُ الروايات الساذجة فى السينما والتلفزيون التى تعتبر الغذاء الثقافى والروحى الوحيد لابن العصر الحديث .

وما ذكرناه عن عالم الاقتصاد ينطبق أيضاً على عالم السياسة : ففى أيام اليونان وأسواق عكاظ – كان الناس يلتقون ويتبادلون الرأى ، ويتبارون فى الشعر ، وتجرى انتخابات « الدولة المدنية » فى اجتماع يحضره أهل البلد على بكرة أبيهم ، أما الآن فلدينا أحزاب مهولة ، والناخبون فى أى دائرة انتخابية قد يزيدون على العشرين ألفاً ، ولا يرى الناخب مرشحه أحياناً إلا فى السينما أو التلفزيون ، ثم يطلب منه اختيار واحد من أربعة أو خمسة قد لا يعرف عنهم أكثر من لون رباط العنق ، أو شكل تسريحة شعر الزوجة التى ترافق زوجها فى جولاته الانتخابية تمشياً مع أحكام الديمقراطية . . والدعاية الانتخابية لا تختلف هى والدعاية للسلع التجارية : فهى تعتمد على تكرار الشعارات والوعود ، ويرى المواطن مهرجانات الانتخابات ، ويشعر بضآلته ، ويتوهم فى النهاية أنه كان حراً فى تفضيل مرشح على آخر !

وجاءت الحرب العالمية ، فزادت من شعور الفرد بضعف الحيلة ، وفى الماضى – كانت الحرب بطولة حقيقية ومبارزة تنتصر فيها قيم الفروسية والشهامة والنخوة ، أما الآن فقد اتسعت جبهات القتال ،

وكثيرون من المحاربين لا يرون أعداءهم وجهاً لوجه إلا إذا أسروا أو استسلم العدو لهم . وحولت الحرب الشاملة القتال إلى كابوس مزعج ، وشلت فظائع الحرب وأهوالها الملكات النقدية للفرد ، ولم يعد صالحاً للاستمتاع بأى حرية . والحياة فى المدن الضخمة تولد الشعور نفسه ؛ فكل إنسان يشعر بالضياع وسط الزحام والضجيج ، ويردد كالببغاوات الآراء التى يسمعها نفسها فى الترام والقطار عن وسائل إصلاح شبكات المجارى والتليفون والمياه ، ولا يصنع شيئاً للمساعدة فى هذا الإصلاح الذى يقال : إنه يتكلف مئات الملايين من الجنيهات ! وعندما يعد ما لديه من قروش قليلة يحمد الله لأن الدولة قد تركتها له . ثم يسمع رأياً يريحه وهو أَنْ كانَ فردٌ قادرٌ على اعتياد أى شئ : الرائحة الكريهة « ونقر » الطريق ، فيعجبه هذا الرأى وينسبه فى اليوم التالى لنفسه ، وينام نوماً هادئاً !

ويفسر « أريش فردم » سر شعبية أفلام ميكى ماوس عند الصغار والكبار فيقول : إنها تدور حول فكرة واحدة : شىء صغير يُضطهد ، ويتعرض للخطر من غول أو قط وحشى . والناس لا تمل الاستمتاع بهذه الفكرة برغم كثرة ترديدها : فالشىء الصغير الذى يخاف شيئاً جسيماً هو المتفرج ذاته . وغالباً ، يتصف وولت ديزنى بالرحمة ؛ لأنه ينهى هذه القصص دائماً بانتصار الفأر على القطة ، وهكذا يشعر المتفرجون صغاراً وكباراً بالارتياح وينامون ملء جفونهم !

٣ – الأنظمة الأيديولوجية

ليست هذه الأنظمة مجرد رد فعل أو تعبير عن السخط وخيبة الأمل لفشل الأنظمة البراجماتية فى تحقيق غايتها ؛ فالواقع أنها وليدة جملة عوامل عميقة الغور فى تاريخ القرن العشرين وحضارته واقتصاده . فيقال : إنها نتيجة ضرورية للحضارة الحديثة وتعقدها وابتعادها عن الطبيعة البشرية ودفاعها عن اللا عقلانية والانحلال والهوجاء anomie وضعف الضوابط والروادع ، ولعلها أبلغ دليل ومعبر عن سلبية الأنظمة الليبرالية المتطرفة .

ويرى بعض الاقتصاديين أن الأنظمة الأيديولوجية نتيجة للتغيرات الجامحة التى ترتبت على الثورة الصناعية : كتفاقم الاحتكار ، وتضخم المدن ، والتهديد بالبطالة ، وشعور العمال باليأس والحاجة إلى حكومة قوية ، تحميهم من بطش المستغلين .

وقد يراها المؤرخون نتيجة لتشويه معنى «القومية» : فبعد أن كانت هذه الكلمة مرادفة على وجه التقريب «للوطنية» ، أى تعنى حب الوطن والتعلق بأهله ، والولاء لأنظمته والتحمس للدفاع عنه – تغير هذا المعنى وشُوه ، وفُسر تفسيراً متطرفاً بإقحام فكرة العِرقية أو العنصرية التى حثت على تعصب كل فرد لقومه وعشيرته ونبذ كل دخيل ، وظهرت شعارات

غريبة عن نقاء دم أعراق وفساد دم أعراق أخرى ، وتنافس الدعاة حول أحقية لقب الشعب المختار . وبعد أن كان اليهود محرومين من كل حق سياسى رأوا فى هذه الحالة امتيازاً ودليلاً على حقد باقى الأعراق عليهم لنقائهم وأصالتهم ، ونسوا أن هذا النقاء وليد الازدراء والمقت ؛ إذ كان كل مسيحى يجرؤ على الزواج من يهودية يتعرض لنقمة قومه ، وأغلب الزيجات بيهوديات كانت تتم فى الخفاء ، ولم يسمع عنها إلا بعد فوات الأوان وتعذر القصاص ! فلا عجب أنه عندما تحمس دعاة الإرية لعرقهم ونفروا من الأعراق السامية كلها ، إذ قرأنا تعليقاً طريفاً لبرناردشو يقول فيه : إن هذه المشكلات تخص فريقين من فصيلة الشعب المختار ، فلندعهم يتصارعون حتى نعرف من هو الشعب المختار حقاً ؟ . هذا هو الأساس الذى قامت عليه فكرة «الأيديولوجية» ، وتختلف هى والمبادئ والقيم التى تتبعها الأنظمة البراجماتية بطابعها القطعى المطلق والدجماطيقية وإغراقها فى الغيبيات واتباعها فلسفة للتاريخ الذى تصورته أمراً محتوماً يتبع مصيراً مرسوماً لا يُستطاع تغيُر اتجاهه والفرار من أحكامه .

(١) **الأيديولوجية :**

كلمة «أيديولوجية» من اختراع كارل ماركس الذى قال : إن المجتمع الطبقى يترك بصمات على الشخصية الإنسانية تجعلها غير قادرة على

إدراك النظريات التى تتحدث عن الحقيقة بأمانة وموضوعية ؛ فالأفكار تتأثر بانتساب المفكر لطبقة بالذات وبالوضع الاجتماعى ، ومن هنا تجىء المعتقدات المحرفة ، والمشوهة ، يعنى «الأيديولوجية» .

«فالأيديولوجية» عند ماركس مذهب زائف يخدم بزيفه المصالح الطبقية التى ينتمى إليها صاحب المذهب . ولا أحد الآن يعرف من هو صاحب الامتياز فى تشويه الحقائق . وهكذا اضطرت الماركسية إلى تصحيح الفكر البشرى كله ، وإعادة تفسيره من جديد لتحريره من أوصاب الأيديولوجية . فأعادوا تفسير كل المذاهب الفلسفية والنظريات الرياضية والبيولوجية والأدب والموسيقى والفن . وقالوا : إن هذا التفسير الجديد هو الركيزة الصحيحة التى ينبغى أن تبنى عليها المعرفة فى مجتمع المستقبل اللاطبقى الذى سيتمكن بفضل تحرره من أصفاد الصراع الطبقى من إدراك المعرفة النقية دون تلوثها بأى شوائب أيديولوجية . ومن هنا نعتوا كل أفكار لا تروقهم بأنها صادرة من بلهاء بورجوازيين ، أو خونة من البروليتاريا !

على أن البحث الحديث قد أثبت أن كلمة «أيديولوجية ترجع إلى ما قبل ماركس الذى مسخ معناها ؛ لأننا فى الحق عندما نجد أى فكرة ولا نراها مجرد أكاذيب محسوبة فإننا نصفها «بالأيديولوجية» وهكذا اختلف المعنى الحديث للكلمة عن معناها عند ماركس ، واضطر الماركسيون المحدثون إلى اتباعه . .

ووفقاً لهذا المعنى الجديد المتفق عليه بين كل المعسكرات ، سنبدأ الكلام بذكر الأيديولوجية الماركسية التى مجدت طبقة البروليتاريا ، وبينت أن لها رسالة تاريخية هى إنقاذ البشرية وتحقيق مجتمع الحرية اللاطبقى على الأرض ؛ فتاريخ المجتمع تاريخ صراع بين الطبقات تمثل فى الصراع بين الأمراء والعبيد ، ثم بين الأشراف والرقيق ، وبين الأسياد وأتباعهم ورؤساء النقابات والعمال . وباختصار بين المضهِدين والمضطهَدين .

وشب هذا الصراع فى العلن والخفاء ، وانتهى إما بإعادة بناء المجتمع ، أو بهلاك الطرفين المتنازعين وبظهور البورجوازية التى بزغت للوجود من رحم المجتمع الإقطاعى . ولم تفلح فى إنهاء هذا الصراع الطبقى ، ولكنها خلقت طبقات جديدة وبمعنى أصبح أوضاعاً جديدة للاستغلال والاضطهاد ومع هذا فإن هذا العصر الذى يسوده البورجوازيون والرأسماليون يخالف العصور الأخرى ؛ فقد كشف الصراعَ الطبقى وركزه على طرفين متعارضين يواجه كل منهما الآخر بطريقة مباشرة استعداداً للتصفية النهائية التى ستنتهى حتماً بانتصار البروليتاريا التى ستتخلى عن مشاعرها الطبقية ، وتنهض بمهام الدولة مؤقتاً حتى تصفى التركة المثقلة للبورجوازية والرأسمالية ، فيسود الوئام والسلام ، وتنتهى مهمة الدولة ، ويعيش الناس فى فردوس المساواة والحرية واللا طبقية .

وتتشابه أيديولوجيتان أخريان والأيديولوجية الماركسية فى القدرة على

تعبئة الجماهير الساخطة ، وباستعمال المغريات نفسها . . مع اختلاف فى التفاصيل : فأيديولوجية الفاشية تناسب أحوال الإيطاليين من ناحية ، ولكنها من ناحية أخرى تتضمن مضموناً مثالياً يحلق بها فى سماء الفكر . فكما قال موسولينى - «إذا أريد إحداث تأثير روحانى فى العالم بوساطة إرادة إنسانية تتحكم فى إرادة الآخرين - فلابد أن تتوافر نظرة صحيحة للوقائع العابرة والحقيقة السرمدية معا ،فالأيديولوجية نظرة عامة للحياة واتجاه روحى لا يكتفى بالمظاهر المادية السطحية ، ولا بإشباع الضرورات العابرة للفرد الغارق فى عشقه لذاته ، ولغرائزه التى تحثه على إشباع حياة المتعة والأنانية ، وينسى أنه شريك فى رسالة وطنية وتاريخية أكبر ، وتراث عريق ، لذا فمن واجب الدولة قمع الغرائز الحبيس فى حلقة ضيقة من المتع التافهة لكى تبنى حياة أعمق عمادها الواجب والشعور بالتبعة لمجد الوطن وتاريخه . حياة متحررة من قصور الزمان والمكان ، يستطيع فيها الفرد بتضحيته بذاته ، ونبذه لمصالحه الخاصة - وبالموت نفسه - أن يحقق الوجود الروحانى الخالص . وتحث الأيديولوجية على اتباع إرادة الدولة ، واتحاد كل إرادات الأفراد فى هذه الإرادة الكبرى .

والدولة ليست مجرد سلطة حاكمة تتمتع بالشرعية ، ولكنها أيضاً قوة يجب أن يشعر الجميع بجبروتها وباحترامها حتى خارج حدودها . وبذلك تثبت ببرهان عملى أن كلمتها نافذة على أبناء وطنها ، وتتطلب هذه الحقيقة التنظيم الكامل للدولة والتوسع . وليست الفاشية مجرد

تشريعات وأنظمة ، ولكنها ترمى إلى إعادة تربية المجتمع والنهوض بالحياة « اليومية » فهى تهدف إلى إعادة تشكيل كل مظاهر الحياة . وأهم من كل ذلك روح الإنسان ، وإيمانه . وكى تحقق هذه الغاية فإنها تفرض الانضباط ، وتعتمد على سلطان جبار يتغلغل فى كل روح ، ويزيح كل مقاومة ، بلا نقاش ، ومن ثم اختارت لنفسها شعار « الجلاء الرومانى » !

وفى مناسبات كثيرة ، أعلن موسولينى أن السلام بلا جدوى . وإيمانه بالحرب التى تبرز فضائل الإنسان ، وتدفعه إلى التعبير عن كل طاقاته ، وتنصر فضائل التضحية بالذات على رذائل الجبن والخزى ، كما أعلن عداءه للاشتراكية والديمقراطية وقال : إن « الفاشية تنكر ما يقال عن أن الأغلبية لمجرد أنها أغلبية تستطيع توجيه المجتمع البشرى ، فهى تنكر أن الأعداد وحدها تستطيع أن تحكم لمجرد إجراء استفتاء دورى لاستطلاع رأيها من حين لآخر » . وتؤمن الفاشية بوجود تفاوت بين أبناء البشر ، ومن ثم فإنها ترفض كل ما يقال عن المساواة والحرية . وتسخر من كل من ينتحل اسم الديمقراطية !

يكفينا هذا عن الفاشية ، وننتقل إلى « أيديولوجية » النازية التى تعرضت للتشويه والتحريف : ففى جملة مناسبات ، روّج اليهود الزعم بأن النازية حركة موجهة ضد السامية ، وليس لها أى غاية غير سحق اليهود وحرقهم وإبادتهم ! ولكن الحقيقة غير ذلك . فكما قال لودفيج

فون مبسن : إن النازية ليست نزعة جرمانية أو آرية صرفة ؛ كما أنها ليست وقفاً على الألمان فقط ؛ فلها رواد من اللاتين كسيسموندى وجورج سوريل ، ومن الإنجليز مثل كارلايل وهوستون وتشامبرلن . وحتى السمة المميزة لهذه الأيديولوجية : أى القول بتميز الجنس الآرى فإنها ليست من ابتكار الألمان ، فمن أهم روادها الفرنسى جوبينو ، بل لقد شارك ألمان من أصل يهودى فى صنع هذه الأيديولوجية من أمثال لاسال ولاسون وشتال وفالتر رايتناو أكثر من الألمان المسيحيين رومبارت وشبان وفرديناند فريد .

وعن نقاء الدم الآرى قال هتلر فى كفاحى : «إن التاريخ قد أثبت بوضوح قاطع أضرار امتزاج دماء الآريين بدماء أحط ؛ فله عواقب وخيمة على الحضارة ، فلا عجب إذا عزف سكان أمريكا الشمالية - ومعظمهم من أصل جرمانى - عن الزواج بالأعراق الملونة المنحطة ، وبذلك أثبتوا تميزهم الحضارى الإنسانى على أولئك الذين استوطنوا أمريكا الوسطى والجنوبية حيث نزح المهاجرون اللاتين ، وامتزجوا أحياناً بالوطنيين على نطاق واسع . وهذه هى النتيجة الوبيلة لاختلاط الدماء ؛ فهى تفسد العرق الأسمى . وتعنى النكوص الحضارى للوراء ، وانتشار الأمراض ، والخصال المنحطة . فكل حضارات الماضى اندثرت لتلوث العرق الخلاق ، وإغفال اعتماد الحضارة على العنصر الأسمى للخالقين . وإذا أردنا إنقاذ حضارة ما فينبغى أن ننقذ الإنسان الذى خلقها .

والمحافظة على الحضارة مرهون بقانون الضرورة ، وانتصار الأفضل والأقوى على الأضعف . فمن يرغب فى الحياة فعليه أن يحارب ، ومن يتردد فى خوض معركة الحياة فى هذا العالم المبنى على الصراع الأبدى – لا يستحق أن يحيا .

إننا إذا تأملنا حال الفن والعلم والتقنية فسنقتنع بأن كل هذه الجوانب بلا استثناء من خلق الآريين ، ومن هنا نستخلص أن الآرى هو وحده الجدير باسم الإنسان . فالآرى هو برومثيوس البشر : فمن عقله الجبار البراق اشتعلت الشرارة الربانية للعبقرية فى كل مكان . . وإذا توارى فستخيم الظلمة على الأرض ، وقد تختفى الحضارة ألف سنة ، ويتحول العالم إلى قفار قاحلة !

وتمشياً مع هذه النظرية – هاجم كل الأعراق والأمم المنحطة ، وجرَّح أصلها وفصلها . وكان « اللاتين » من أهم الأهداف التى انتقص منها بلا مبرر . على أن كل هؤلاء لم ينظروا لهذا الهجوم نظرة جادة ، ما عدا اليهود الذين استاءوا وتذمروا وأعلنوا حرباً ضارية على هتلر . فكيف يقول عنهم : إنهم يتمتعون بقدر كبير من غريزة حب البقاء ، وهم قد يوهمون الآخرين بأنهم متساوون مع باقى الأعراق فى المميزات الفعلية ، إلا أنهم فى الحق يفتقرون تماماً إلى أهم مقومات شعوب الحضارة ، وهى « العقلية المثالية » . فلا يمكن أن تتجاوز إرادة تضحية الذات عندهم غريزة المحافظة على البقاء . أما غريزة القطيع – التى

يتوهم أنها من الغرائز المثلى – فهى عندهم وعند جل الكائنات الحية . وأفضل ما تحققه غريزة القطيع هو التعاون المتبادل بين الكائنات عندما تشعر بخطر يداهمها ، وتشعر أن مصلحتها ونفعها يقتضيان الخلاصَ منه .

هذا هو ما يحدث فى حالة أى شرذمة من الذئاب : فهى أيضاً تلتئم ، وسرعان ما تنفض بمجرد التهام الفريسة . والأمر بالمثل عند اليهود : فإرادة التضحية عندهم ظاهرية فقط ، وبمجرد ضرب العدو المشترك وزوال الخطر يعودون إلى سيرتهم الأولى ، وتنتهى وحدتهم ، ويتفرق كل إلى سبيله : فاليهود لا يتحدون إلا لمواجهة الخطر ، أو للاشتراك فى سلب أى غنيمة ، ولكن بمجرد زوال هذه الأسباب تنكشف أنانيتهم فى صورة فجة ، ويتحولون فى لمح البصر إلى جماعات من الجرذان الذين يمتص كل منهم دماء الآخر . لكل هذه الأسباب ، ليس لليهود أى حضارة تمثلهم برغم كل مظاهرهم الثقافية ؛ لأن الحضارة المنتحلة التى ينسبونها لأنفسهم مسروقة من الآخرين ؛ فليس هناك ما يصح تسميته بالفن اليهودى . ولا وجود عند اليهود لأهم فنَّيْن وهما العمارة والموسيقى . وكل ما يفعله اليهـود فى ميدان الفن : إما السرقة الأدبية أو السطو على ممتلكات غيرهم وتقديمها فى صورة جديدة !

وهاجم هتلر المساواة والديمقراطية بالعنف نفسه الذى لاحظناه عند موسولينى ، وتحدث على منطق القوة ، وحق الاعتداء على الدول

الأخرى . فليس هناك أى حدود نهائية للدولة . والمعنى الوحيد للحدود الحالية هو تردد الدول القوية فى اجتياح حدود جيرانها الضعفاء : «ومستقبلاً إذا اضطر الشعب الألمانى المحصور فى نطاق ضيق إلى الاستيلاء بالقوة على أى أرض خارج حدوده فلا مفر من الإقدام على هذه الخطوة ، كما فعل جدودنا عندما استولوا على الأرض التى نحيا عليها ؛ فهى لم تمنح لهم كهبة من السماء ، ولكنها جاءت نتيجة الغزو والإكراه» ونسى هتلر أن يتحدث أيضاً عن الحدود الآمنة !

يكفينا هذا الكلام عن الأيديولوجية ، ونلاحظ أنها محاكاة خبيثة للعقائد السماوية ، لأن أنصار الأيديولوجية يريدون من أتباعهم التحلى بإيمان مشابه للإيمان الدينى وهذه خرافة ،. فهم يرون «العقيدة» أهم عامل فى خلق الإرادة العامة وإعادة تشكيل البشر. واختاروا جميعاً أيديولوجيات شعبية جذابة «كالمجتمع اللاطبقى عند الشيوعيين» ، «وألمانيا فوق الجميع» ، «وإعادة الإمبراطورية الرومانية» واعتقدوا جميعاً أن أهم شرط لتحقق هذه الغاية الصعبة هى تكتيل إرادات الأفراد فى إرادة واحدة لا يسمح لها بالانحراف عن الغاية الأيديولوجية المقدسة .

(ب) التطبيق :

عادة لا يضطلع به مبتكرو الأيديولوجيات ، فهو بحاجة إلى مواهب

مختلفة وذكاء من نوع آخر. إنه ذكاء «الانتهازية» واختيار الوقت المناسب لإحداث التغيير فى الأوضاع السائدة : إما بالاقتناع أو إثارة الخواطر ، أو الإرهاب . . إلخ . فلكل بلد وموقف طابعه الخاص . ولربما جاز القول بأن أنسب وقت للتغيير السياسى هو حالات السخط والضيق التى تعقب الهزيمة فى الحروب ، وإبان الأزمات الاقتصادية العنيفة . وتنجح الدعوة الأيديولوجية عندما تتصف الجماهير بالطواعية ، وسهولة تشكيلها وفقاً للنظام المنشود : إما لنقص الخبرة السياسية ، أو لسماحة الطبع والميل للمسالمة . ولا يتمرد على هذه الدعوات سوى أولئك الذين يعتزون بحنكتهم السياسية ، بالإضافة إلى الحريصين على حريتهم الثقافية والعلمية . وكان هذا ما حدث فى الحركة النازية بألمانيا : فمعظم أنصارها كانوا من الذين لم يسبق ظهورهم على المسرح السياسى ، والأمر بالمثل فى الحركات الشيوعية التى حدثت فى الثلاثينيات بألمانيا .

وفى البداية ، يُشجع السخط والتمرد ، وتستغل هذه الحماسة فى انتزاع الحكم من «مغتصبيه» ، ثم تبدأ تصفية الرجعيين ومراكز القوة بأسلوب استعراضى يعتمد على المغالاة والتشهير وتزييف الوقائع أكثر من اعتماده على أى حقائق موضوعية ثابتة . ويختلف المزاج فى هذه الناحية : فقد يقنع اتجاه بتجريد أصحاب السلطان البائد من سطوته ونفوذه ، وأملاكه ، وينزع اتجاه آخر إلى سفك الدماء ربما بغير حساب إرضاء للجماهير الغاضبة ! وقد تتم «التصفية» دفعة واحدة ، أو تكون فى صورة

موجات ضماناً لاستمرار القوة الدافعة للتغيير ؛ فالجماهير ملولة ، وأهواؤها ونزواتها لا تستقر على حال . ولقد حار فى تعليل مزاجها أئمة علم النفس ، ولكن الاتجاه الأيديولوجى قد نجح فى حل هذه المشكلة . فإذا آمنت الجماهير بالأيديولوجية وتشبعت بها فسيختفى الضيق والتوتر وتعدد الآراء . فالجماهير بحاجة إلى عنصرين : الأول – الدعاية ، والآخر التنظيم . وكما رأينا – فإن الأيديولوجية تجمع ببراعة وحذق بين إشباع الرغبات الظاهرة والكامنة للفرد : فهى تشعره بأن له رسالة ميتافيزيقية أو علوية هامة لإنقاذ البشرية ، وأن التاريخ ذاته هو الذى رسم له دوره ، ولا فارق هنا بين زعيم وتابع ، فكلاهما فى خدمة الأيديولوجية ، والغاية البعيدة للحضارة والتاريخ . وقد عبر هتلر عن هذا المعنى عندما قال مخاطباً رجاله الأوفياء : « ما أنا عليه من صنعكم أنتم ، وما أنتم عليه من صنعى » ! ومعنى هذا التواضع أنه مجرد أداة فى خدمة الشعب الذى يستطيع التخلى عنه فى أية لحظة ؛ فهو يعتمد على إرادة الجموع ، باحتياج هذه الجموع إليه نفسه .

والمذاهب الأيديولوجية بحاجة إلى تدعيم نفسها بسرعة ، وبخاصة إذا جاءت بعد انتفاضة ، أو بعد أزمة اقتصادية . وينبغى أن يستوعب أنصارها عاطفياً وعقلياً كل الشحنة الأيديولوجية . وإذا لم يتحقق ذلك بالإقناع ، أو بمعنى أصح بالإيحاء فلا مانع من استعمال التهديد والوعيد لمصلحة الدعوة . فليس هذا لغرض وحشى ، أو لإشباع ميول سادية ،

وإنما بغرض إحداث مفعول سريع . فهى أشبه بالجرعات المضاعفة التى تستخدم للتنشيط والإنعاش . ولابد أن تستخدم لغة «المطلق» ؛ لأنها أفخم وأسرع مفعولاً ، وأعمق نفاذاً فى أغوار النفس البشرية . وتختار الكلمات بعناية . وهناك دعاية لمن يسمون أنفسهم بالمثقفين ، وأخرى للجماهير العريضة . وهناك جرعات للمقربين أو الأصفياء وأخرى للأنصار بعامة : والدعاية الموجهة للداخل مختلفة بطبيعة الحال عن الدعاية الموجهة إلى خارج البلاد التى قد تعمد أحياناً إلى الترغيب ، والدفاع عن الأيديولوجية ، وبيان تجاوبها مع الاتجاهات العالمية المشروعة ، وعدم عدائها لأى نظام ، لأن مبدأها الأساسى هو التعايش السلمى . وقد تنزع فى حالات أخرى إلى الإرهاب والوعيد . والدعاية فى البلدان الصغيرة مختلفة عن البلدان الكبيرة ، وبخاصة إذا كانت متعددة الملل والنحل . والمهم أن كل هذه الدعايات تشترك فى لهجتها اليقينية القاطعة ، والاطمئنان إلى معرفة المستقبل معرفة حدسية وعلمية معاً . فأصحابها يعرفون كل القوى الخفية التى تدفعهم إلى الأمام ، وتحاربهم فى الخفاء ، ويعرفون مصيرهم ، لأنهم موجهون لغاية سامية علوية مطلقة . ولما كان العلم سمة العصر فلذا ينبغى أن تصاغ الأيديولوجية صياغة علمية حتى تقنع المثقفين ، وتذهل العوام ، وبوجه عام لقد تقدم فن الدعاية فى الأنظمة الأيديولوجية ، واستفاد من فنون الإعلام والإعلان التجارى فى الأنظمة البراجماتية ، وأضاف إليها

إضافات واسعة بفضل التمرس فى سيكلوجيات الجماهير حتى قال «إنفانتين» : «سيجىء يوم يتقدم فيه فن تحريك الجماهير بحيث يتمكن المصور والموسيقى والشاعر من إحداث المتعة والتأثير بالدقة التى يتمتع بها نفسها العالم الرياضى عند حل مسألة هندسية ، أو الكيمياوى عندما يحلل أى عنصر ! » .

وقد نجحت هذه الدعاية بالفعل ، وحولت الجماهير إلى كتلة واحدة متجاوبة تماماً مع صوت الأيديولوجية ، وأخمدت أنفاس كل الأصوات المعارضة داخل النفس البشرية ، وظهرت أمثلة رائعة للتضحية بالذات . ومن أمثلتها المعروفة ، ألمانيا التى ظلت تحارب فى كل الجبهات حتى آخر طلقة وآخر رجل ، وكان زعماؤها أمثلة جبارة للصمت وضبط النفس ولم يعبروا عن ندمهم إلا بعد ثلاثين سنة من انتهاء الحرب . ولم يتزعزع الإيمان عند «رودولف هيس» برغم سجنه الطويل ، وتجاوزه الثمانين من عمره !

وأهم أساليب الدعاية التكرار والإلحاح والاستفادة من افتقار الجماهير إلى النقد ، وضعف ذاكرتها ، أو إمكان التشكيك فى هذه الذاكرة ، وميلها إلى الهروب من الواقع ، والدفاع عن هذه الجماهير بأنها محقة فى هروبها لأن الواقع سيئ ومؤلم ، والأمل الوحيد هو تحقيق الأيديولوجية التى تحقق السعادة فى المستقبل القريب أو البعيد . ولا بأس من الاستعانة بالأساطير أو محاكاة الأساطير القديمة . ولا يُطلب من

الجماهير إجهاد عقلها فى قضايا ذهنية عويصة ، أو فى الإقناع والاقتناع ؛ فهما مضيعة للوقت ، ويضران الدعاية الأيديولوجية ، ويحركان ملكات تتجنب هذه الأنظمة أخطارها . والوسيلة المضمونة (الوحيدة) للإقناع والتى أثبتت نفعها هى مواجهة الجماهير بالحقيقة الآتية : «إما أن تفعلوا كذا أو الطوفان ! » ولربما كانت هذه الدعوة متأثرة بقول طارق بن زياد الشهير : البحر أمامكم والعدو وراءكم ، فأين المفر؟

والتنظيم الهرمى ، وتقسيم المسئوليات والأدوار ناحية هامة فى استقرار النظام الأيديولوجى ، فيجب أن يعرف كل فرد دوره الصحيح ، والمسئولون يعرفون عن يقين كل احتياجاته ، وليسوا بحاجة إلى من يذكرهم إياها . وإذا حدث نقص فى احتياجات الفرد فلا يعنى هذا الإهمال من الدولة ؛ لأنها قد خططت كل شىء بعناية . وكل ما يعنيه هو وجود أسبقيات فى عالم الأيديولوجية ؛ لأن المستقبل أهم من الحاضر ، وتحقيق غاية التاريخ أهم بكثير من إشباع رغبات المعدة والشهوات العابرة . وبرغم كل اطمئنان إلى استكانة الجماهير ، وخمود ملكاتها النقدية ، وتجاوبها الكامل مع الأيديولوجية ، فإن مسألة الأمن تعد المسألة الأولى فى أى نظام أيديولوجى ، فما أكثر أعداءه فى الخارج ! فهم يتربصون به ويتمنون الفرص لبذر بذور الشقاق والفتنة . ولذا تنبغى حماية الجبهة الداخلية والاقتصاص السريع من كل من تظهر عليه أعراض «الهرطقة» و«الليبرالية» والتمرد أو الارتياب فى الأيديولوجية ،

برغم كل الاحتياطات وكفاءة جهاز الدعاية والاطمئنان إلى المصير وحتمية التاريخ . ومن هنا اتخذت أجهزة المخابرات الصدارة ، وعرفت كيف تؤكد أهميتها وتملى إرادتها ، وتشعر الجميع ، حتى زعيم النظام الأيديولوجى نفسه بالأخطار المحدقة به ، وكيف أحبطت جملة مؤامرات للإطاحة به . وغالباً ما لا يطمئن الزعيم إلى تهويلها ويضطر إلى إنشاء مخابرات شخصية تتجسس على المخابرات العامة ، ومخابرات شخصية جداً تتجسس على المخابرات الشخصية ، حتى يدب الخوف فى قلوب رجال المخابرات أنفسهم ، ويحطم كل منهم الآخر ، ويشى به ، فيطمئن الزعيم !

. . .

(حـ) الزعيم :

هذا البرنامج الحافل لإحداث انقلاب فى غرائز الإنسان ، وإعادة تشكيله على صورة أخرى تذوب فيها ملامحه وتستوعب الإرادة العامة للدولة ، بحيث يتحول من واحد صحيح يعانى من فرديته إلى شذرة من كتلة واحدة — لا يمكن أن يتحقق إلا اعتماداً على إرادة واحدة وعقل واحد يسيطر على هذا الكيان الجديد ؟ فهو الذى ينظم كل خطواته ، وتبعاته . وينظر إليه الأتباع نظرة تقديس وتأليه ، وتتركز فيه السلطة بلا منازع . وقد لا تكون القمة من الناحية الواقعية شخصاً واحداً ؛ فلربما كانت جملة أشخاص يبدون دائماً فى صورة شخص

واحد ، إما لتجانسهم وبراعتهم فى توزيع أدوارهم ، أو لقدرتهم على تجديد شخصيتهم الموحدة ، وتغيير ما انحرف أو شذ منها ، والاستعاضة عنها بآخر أو آخرين دون حدوث أى خلل فى الرأس الواحد .

وهذا النظام معروف من قديم ، وهو سابق لكل الأنظمة البراجماتية فنادراً ما اختلف النظام الملكى أو (المونارکی) وهذا الطابعُ ، ومع هذا فلا يصح التعميم والقول بأن حكم الفرد أو الحكم المطلق أو الدكتاتورى شيء واحد : فالمفكرون المتخصصون يميزون بين الاستبداد والطغيان والدكتاتورية ويقسمونها إلى درجات مختلفة من الشر أو الخير على حسب أهواء المفكر . وأفضل هذه التصنيفات ذكرها فرانس نويمان (١٨٩٩ - ١٩٥٤) عندما قسم الديكتاتورية ثلاثة أصناف . صنف أول تقليدى وتقتصر فيه السيطرة على أجهزة الأمن والجهاز الحكومى والقضائى ، وفى أحيان أخرى يحتاج الدكتاتور إلى دعامة شعبية لتأمين سيطرته على الجماهير فهى التى ساعدته على الوصول للحكم ، وهى التى تبارك كل خطواته . وأطلق نويمان على هذا الصنف : «ديكتاتورية القياصرة» . ولربما ظهر أن الجمع بين السيطرتين الأولى والأخرى غير كافٍ ، فيضطر الدكتاتور إلى السيطرة على التعليم ووسائل النقل ، والمؤسسات الاقتصادية . وهذا الصنف الأخير هو الدكتاتورية الشمولية . وقد يقتنع الحاكم بممارسة هذه السلطات الواسعة لفترة قصيرة يراها كافية لإنجاز مهمته ، وهى تدريب الشعب حتى يبلغ سن الرشد السياسى ، وتسمى هذه الحالة

« بالدكتاتورية التعليمية » . أما كيف تنتهى الدكتاتورية حين ذاك ويتم التحول المنشود فمسألة عسيرة الحل . وقد تتدخل جملة عوامل : إما أن تقضي على كل أمل فى التحرر من هذه الديكتاتورية التى تزداد رسوخاً وتغلغلاً ، أو قد يتميز الحاكم ببراعة عقله فينزل عن سلطاته ويعتزل فى الوقت المناسب دون إراقة دماء . ولعل هذه الصورة الأخيرة هى التى خطرت ببال « عصر التنوير » عندما ناصر مفكروه فكرة المستبد العادل » التى ننسبها خطأ إلى الإمام محمد عبده . وأغلب الظن أنه قرأ عنها فى قراءاته الكثيرة للترجمات الفرنسية .

وتختلف الآراء حول شخصية الديكتاتور : فقد يراها العقاد شخصية مريضة بالبارانويا ،. وقد يرى «إيزاك دويتشر» الديكتاتور سفاحاً يؤثر سفك الدّماء على الحيلة ويكسب شعبيته من تجاربه مع أحط غرائز البشر ، ولديه استعداد دائم للوحشية ، والاستجابة للنوازع الشريرة : ومن أمثلة ذلك أن ستالين كان يحكم بإعدام مئات الضباط ، ثم يستكتبهم إقراراً باقترافهم الجرائم المنسوبة إليهم ، ومن يرفض التوقيع يهدد بقتل أقرب المقربين إليه ، فيوقع صاغراً ، وغالباً يحنث ستالين بعهده ، ويزهق أرواح الأبرياء الكثيرين الذين يخشى نقمتهم أو معرفتهم الحقيقة .

إن هذا موضوع حافل ، ونكتفى بالقول بأن أغلب الزعماء لم يعرفوا القسوة فى بداية زعامتهم ؛ فهم يمرون بأطوار مختلفة بدءاً بالمثالية ،

وشدة الإيمان بالأيديولوجية ، وشيئاً فشيئاً تضعف المثالية ، إما بفعل ملق البطانة ، أو بتأثير الأحداث والجحود ، ودروس الواقعية السياسية . وقد حدثنا تاليران عن نابليون ؛ فقد كان فى الحقبة الأخيرة من حياته يبغض كل من ينصحه ، حتى إذا قدم النصيحة ببراعة تاليران ودهائه ، بل كان يخرس من يتمادى فى النقاش ولا يكتفى بكلمة آمين : وذكر هتلر فى كفاحى أن الجماهير تعشق القوة ، وتفضل الصلابة على الميوعة ، ولا تشعر بالأمان إلا فى حضرة الحاكم المطلق الذى يبغض الديمقراطية ؛ فهى تكره المسئولية والاختيار ، وتحب بلوغ غايتها بأقل قدر من الجهد ، وتؤله الزعيمَ الذى يتحمل عبء كل المسئوليات نيابة عنها . وكراهية حرية الرأى نافعة حتى لا تتعدد الرءوس فى النظام الأيديولوجى ؛ فيكفى أن يكون له عقل مدبر واحد يقيه التشتت . وحتى إذا آمن الزعيم بحرية النقاش والخلاف فى الرأى فإن هذا يحدث على طريقة فردريك الأكبر الذى قال قولاً مأثوراً :

«لقد اتفقت مع شعبى على قسمة البلد نصفين : فلهم حق الكلام ولى وحدى حق التصرف والعمل ! » .

٤ - الانحراف السياسى

تحدثنا عن الأنظمة البراجماتية ، والأنظمة الأيديولوجية . وينتمى إلى كليهما عشرات من التنويعات ، ومحاولات الجمع بين فضائلهما أو ربما رذائلهما . وقد ذكرنا الحسنات والسيئات ، فنحن لا نؤمن بأفضلية نوع على آخر بصفة مطلقة . وأفضل نظام هو الذى يناسب الدولة ، ولا يختار لمجرد مثاليته ، أو حسن سمعته . فالمحك الوحيد هو استقراره وسط الأعاصير ، ومرونته ، وتوافقه مع الاحتياجات الحقيقية للأفراد ، وعدم منحهم حقوقاً قبل الأوان ، وبلا رصيد من الوعى والمقومات المادية والمعنوية . والنظام الأفضل هو الذى يشعر أتباعه بأن الحق والواجب متكاملان والحرية والمسئولية متلازمتان .

وبوجه عام لقد ارتفع الوعى السياسى فى العالم وتلوح من حين لآخر بشائر تقارب عالمى تحطم ما يدعى بالستائر الحديدية . فقد أصبحنا قادرين على القول بمولد مشاعر عالمية حقٍّ ، تبرز من حين لآخر ، برغم محاولات القمع من المعسكرات المتنافسة ؛ فثمة كراهية ملحوظة لكل محاولات الانحراف السياسى من فوضوية وإرهابيه .

وكى تكتمل هذه الخلاصة — سنتحدث عن « الفوضوية » وتعنى نبذ الحكومة المبنية على القوة . ومع هذا فإن الفوضويين الجادين قد رفضوا

كل ما يقال عن الاستغناء الكامل عن الحكومة ؛ فهم يهاجمون الدولة كأداة للإكراه ، يكرهون جيوشها وأساطيلها وبوليسها وسجونها ، وينادون بنقل اختصاصات الدولة إلى جمعيات حرة أو أهلية ، لا تلجأ إلى القهر وفرض الإرادة ، وأقصى عقوبة عند الفوضويين هى التهديد بفضح المخالف أمام الرأى العام ، أو الحرمان من الانتماء إلى المجتمع : فالطبيعة البشرية خيرة بطبعها . وتكفى الإشارة والابتسامة الرقيقة دفع الناس للقيام بأكبر التضحيات . وكل ما تفعله وسائل الإكراه والإلزام هو تحطيم هذه الناحية الخيِّرة . وإذا اتبعنا هذا الحل وحدث انحراف فإنه سيكون نادراً يستطاع التغاضى عنه ، وكثيراً ما عادت السجون ودور التهذيب والإصلاح بعكس الغاية المأمولة : فمن يقترف مخالفة صغيرة ويسجن يتخرج من السجن مجرماً خطيراً ! وقائمة دعاة الفوضوية حافلة بأسماء لامعة من أمثال ليون تولستوى ونيتشه وباكونين وماكس شتيرنر ، واقترب بعضهم من غاندى ، واكتفى آخرون بإعلان سخطهم ولم يذكروا لنا حلاً عملياً واحداً . ولن نهتم هنا بغير الجناح الفوضوى الذى جنح إلى تشجيع جرائم العنف ، ودعا صَراحة إلى التحطيم الكامل لعالم الحكومات الشرعية ، وما يُدعى بالحضارة البورجوازية عن طريق ثورة شعبية لا تدار بمعرفة تنظيم ديكتاتورى ، بل بمعرفة ديكتاتورية مجهولة ، لا يستطاع اكتشافها لأنها تعمل فى الخفاء ، وترمى إلى تحرير الناس من الطغيان ، وتعمل فى كل اتجاه غير متوقع لتضليل

رجال الأمن ، ولم يرحب بعضهم بهذه الجرائم ، ولكنه رأى استحالة منعها ، لأن الصراع على البقاء هو قانون الحياة ، كما ذكر داروين . وما دامت الحكومة تلجأ إلى الاغتصاب وتحمى اللصوص والسفاحين ، « فكل من يملك لص » ، كما قال الفوضوى الكبير برودون ، فكيف نحاسب الإرهابيين الذين يقلدون الحكومة فى أفعالها ؟ فإذا اختفت الحكومة ، ونابت الجمعيات الاختبارات عنها فى أداء مهمتها فسيختفى العنف بالتبعية .

وأخطر من شجع على الإرهاب من الفوضويين هوبوهان موست (١٨٤٦ - ١٩٠٦) الذى أمضى فترات سجن طويلة ، ووضع برنامجاً حافلاً للخلاص من كل الحكومات باغتيال كبار المسئولين كوسيلة لبث الرعب فى قلوب الحكام ، واسترعاء الأنظار ، والدعاية للفوضوية ، والتنبيه إلى تعذر تجاهلها ، وتحذير من يقف فى طريقها من مغبة التعرض لها والوقوف أمام غايتها النبيلة !

على أن النزعات الفوضوية قد تلقت درساً قاسياً بعد نجاح الثورة الروسية : فقد تبين لها أن الاستغناء عن الحكومة محال ، والجمع بين التأميم والمساواة المادية والحرية خرافة . وأول محاولات الإرهاب قد جاءت بنتائج عكسية إذ ازدادت قدرة الحكومات وازدادت مناعتها ، ثم جاءت فظائع حكم ستالين ، وحركات التطهير بالجملة فى طبقات صغار الملاك والجيش الأحمر . وضعفت الحركات الفوضوية ، واختفت

أمداً طويلاً ، ولم يبق من آثارها سوى كتابات أدبية خفيفة الظل ؛ إذ كان كتابها من كبار المثقفين الذين يتمتعون بقدر كبير من الشفافية اللماحة وعلى رأسهم باكونين .

وبعد أن نسي العنف عاد مرة أخرى فى السنين الأخيرة . ففى ١٤ من نوفمبر ١٩٦٨ حدثت محاولة لإشعال نيران الثورة فى باريس وقال وزير الداخلية الفرنسى : « قد أثبتت الدراسة أن الحركة التى نشبت فى ألمانيا الاتحادية فى نوفمبر ١٩٦٣ تتشابه فى الأسلوب ، كما أن هناك علاقة بين الحركات الشيوعية والإرهابية ، واكتشفت علاقة مشابهة بين الإرهاب فى أوربا والإرهاب فى الولايات المتحدة ؛ لما يدل على وجود تآمر على المجتمع والحضارة . وفى البداية اعتقد أن الإرهابيين متأثرون بالقراءات الفوضوية ، ولكن اتضح أنهم لم يسمعوا عنهم . فلهم اتجاهات مختلفة : بعضهم يؤمن « بالثورة للثورة » على غرار « الفن للفن » ، « وبالإرهاب للإرهاب » فليس بينهم من يبحث عن أى غايات عقلانية كخلق مجتمع المحبة والسلام وبعد أن كان الفوضويون يؤمنون بالثقافة والعلم والإخاء ، وقدموا أمثلة سامية ، وبخاصة فى حقل التعليم : فمثلاً وضع التربوى الفوضوى الإسبانى فرانشسكو فيرير نظاماً مدرسياً لمدرسة يديرها التلاميذ ويتناوبون إلقاء الدروس ، ويشرفون على وضع المناهج . كل هذا اختفى ، وظهرت لغة فوضوية إرهابية جديدة تجنح إلى العنف فى ذاته ، وتراه أهم من كل غايات عقلانية أو تنورية !

وقد انتشرت آراء هذه النزعات الجديدة التى أحياناً تُعزى إلى اتجاه عالمى واحد ، وفى أحيان أخرى يُنظر إليها كردود فعل محلية ضد الأحداث : أى كنتائج لحرب فيتنام مثلاً أو للحرب الجزائرية ، أو ربما نتيجة لقصور مناهج التعليم ، ومحاولة لإحياء التروتسكينية وعهد الفوضى الذى انتهى فى بداية هذا القرن .

وفى الواقع إنه من العسير العثور على ملامح عامة تؤكد وجود اتصال فعلى بين أنصار هذه الاتجاهات برغم اجتهاد الشرطة الدولية فى الربط بين ما حدث فى إيطاليا أخيراً ، وبين إحدى الجمعيات الإرهابية فى ألمانيا ، أو بين حركات اختطاف الطائرات التى بدأت من جنوبى أمريكا ، وكان غرضها الابتزاز فى البداية ، ثم زعمت الاشتراك فى الحركات التحريرية . كما أن بعض هذه الحركات قد ظهرت فى أوساط الطلبة البورجوازيين ، ولم يكن لها أى أهداف اقتصادية كالتى سمعنا عنها فيما مضى ؛ فأكثرها لم يهدف إلى أكثر من العبث حتى قيل فى تفسيرها : إنها امتداد للحركة السيريالية أو الدادية فى التصوير ، أو مسرح العبث . بعض هذه الحركات لا يعبر عن أى أفكار محددة ، ويتبع أحياناً شعار التوقف عن العمل ، وإذا امتنع ذوو قرابتهم عن إطعامهم فإنهم يلجئون إلى السرقة بالإكراه ، وكأن هذه السرقة ليست عملاً . وتقترن بهذه النزعة نزعة أخرى تحرض على التهرب من التجنيد ، والاكتفاء بممارسة الحب علناً ، والرقص على ضجيج الروك ، وتعاطى المخدرات ، وإثبات

عجز الدولة عن القيام بمهامها باعتبارها المسئولة عن حالة الضياع .

ولاشك أن الدوافع النفسية ، والمؤثرات الاجتماعية وراء هذه الانحرافات لم تدرس حتى الآن دراسة وافية فثمة آلاف من الجمعيات ، ولكننا نكتفى هنا بذكر لمحة عن جمعيتين إحداهما تسمى نفسها جمعية مناهضة الحضارة Counter Culture والأخرى هى «جمعية الموقفيين» Situationists . والجمعية الأولى توحى بقرابتها من أفكار روسو الداعية إلى العودة إلى الطبيعة . ولكن الظاهر أن أنصارها لم يسمعوا عن روسو ، ولعلهم يحتقرونه ، كما يحتقرون كل المفكرين . فهم ضد كل المذاهب السياسية من ماركسية واشتراكية ، وتعتبر نفسها فوق كل المذاهب العقلانية والموضوعية ، والتقاليع النظرية الأخرى ، ولذا فإنها تسعى للبحث عن الحقيقة بعيداً عن كل هذه المؤثرات المضللة . فالممارسة العملية والسلوك العملى أهم من كل النظريات .

واتجهت التعاليم الجديدة إلى حث أنصارها على الاكتفاء بالأغذية الطبيعية الخالية من الكيمياويات ، وعلى هذا فإنها تقبل على العقاقير الضارة لتهدئة الأعصاب ، واقتعال الإثارة الجنسية .

ومن النظريات الأخرى علاقة الرجل بالمرأة . وهنا نزعتان : إحداهما تريد إعادة عقرب الساعة للوراء ، وباقتصار المرأة على رعاية المنزل والأمومة ، والنزعة الأخرى تبحث عن علاقات أخرى غير نظام الزوج الواحد والزوجة الواحدة ؛ فهى ترى الحل فى الزواج الجماعى :

كأن يتزوج عشرة من الرجال عشر نساء ، منعاً للملل ، ولقتل غرائز الملكية والسيطرة التى ابتليت بها الحضارة .

ومن التعاليم الأخرى رفض استعمال التقنية الحديثة ، وإن كان الأعضاء يفرطون فى خيانة هذا المبدأ : فقد أعلن المدعو « كين كنزى » أنه ابتكر تراكيب جديدة كان لها فعل السحر ، فقد زادت الشبق الجنسى ونظمت عملية النوم واليقظة . وكذلك ألف بعض الموسيقيين المناهضين للحضارة تواليف مستحدثة للنغمات بعد إدارة أشرطة التسجيل بالمقلوب . أو تغيير سرعتها ، أو إدارة مجموعة من الأشرطة فى الوقت نفسه . وابتكرت لغة جديدة فإذا قلت بالإنجليزية – إن هذا الإنسان إنسان توجيزر Together جداً « فمعنى هذا أنه متجاوب هو والثورة ضد الحضارة وقادر على التخلى عن قيمها ! » .

ونظرة « الموقفيين » الفرنسيين كما يعبر عنها راءول فانجيم – تدعو إلى اللهو ، والتخلى عن العمل ، ومحاربة ورفض الانقياد والتضحية من أجل الوطن أو المجتمع ورفض كل القيم العلمية والماركسية وحتى الفوضوية والعودة إلى عصر الفروسية والإقطاع . والمغامرة والعصيان لهما سحر خاص بغض النظر عن غايتهما : فهم يشجعون على احتلال المصانع والجامعات . ولا مانع عندهم من تقديم أى خدمات إرهابية تعود عليهم بالنفع المادى ، لأن الثورات فى حاجة إلى وقود ، وإلى مال وافر . وما أكثرهما فى البلدان التى يحكمها صبية مراهقون مثلهم !

لن نتمادى فى الحديث عن هذا المجال المضحك المبكى فى سياستنا المعاصرة ، حيث يختلط الجد بالهزل فى صورة لا عقلانية فذة ، يعجز عن إبداعها جهابذة مسرح «العبث» . ويكفينا أننا بيّنا : كم هناك فى عالم السياسة من لاعقلانيات لن يعرف سرها قبل مرور أجيال !

الفهرس

صدر من هذه السلسلة :

١ - طعام الفم والروح والعقل	توفيق الحكيم
٢ - الفضاء ومستقبل الإنسان	د. فاروق الباز
٣ - شريعة الله وشريعة الإنسان	المستشار على منصور
٤ - أسس التفكير العلمى	د. زكى نجيب محمود
٥ - عالم الحيوان	د. محمد رشاد الطوبى
٦ - تاريخ التاريخ	على أدهم
٧ - الفلسفة فى مسارها التاريخى	د. توفيق الطويل
٨ - حواء وبناتها فى القرآن الكريم	أمينة الصاوى
٩ - علم التفسير	د. محمد حسين الذهبى
١٠ - المسرح الملحمى	د. عبد الغفار مكاوى
١١ - تاريخ العلوم عند العرب	د. أحمد سعيد الدمرداش
١٢ - شلل الأطفال	د. مصطفى الديوانى
١٣ - الصهيونية	فتحى الإبيارى
١٤ - البطولة فى القصص الشعبى	د. نبيلة إبراهيم سالم
١٤م - عيون تكشف المجهول	د. محمد عبد الهادى
١٥ - الحضارة	د. أحمد حمدى محمود
١٦ - أيامى على الهوا	سلوى العنانى
١٧ - المساواة فى الإسلام	د. محمد بديع شريف
١٨ - القصة القصيرة	د. سيد حامد النساج
١٩ - عالم النبات	د. مصطفى عبد العزيز مصطفى
٢٠ - العدالة الاجتماعية فى الإسلام	أنور أحمد
٢١ - السينما فن	صلاح أبو سيف

٢٢ - قناصل الدول	أحمد عبد المجيد
٢٣ - الأدب العربى وتاريخه	د . أحمد الحوفى
٢٤ - الكتاب والمكتبة والقارئ	حسن رشاد
٢٥ - الصحة النفسية	د . سلوى الملا
٢٦ - طبيعة الدراما	د . إبراهيم حمادة
٢٧ - الحضارة الإسلامية	د . على حسنى الخربوطلى
٢٨ - علم الإجتماع	د . فاروق محمد العادلى
٢٨م- روح مصر فى قصص السباعى	حسن محسّب
٢٩ - القصة فى الشعر العربى	ثروت أباظة
٣٠ - العمارة الإسلامية	د . كمال الدين سامح
٣١ - الغلاف الجوى	د يوسف عبد المجيد فايد
٣١م- محمود حسن إسماعيل	د . عبد العزيز الدسوقى
٣٢ - التاريخ عند المسلمين	محمد عبد الغنى حسن
٣٣ - الخلق الفنى	د . مصرى عبد الحميد حنوره
٣٤ - البوصيرى المادح الأعظم للرسول	عبد العال الحمامصى
٣٥ - التراث العربى	عبد السلام هارون
٣٦ - العودة الى الإيمان	أحمد حسن الباقورى
٣٧ - الصحافة مهنة ورسالة	د . خليل صابات
٣٨ - يوميات طبيب فى الأرياف	د . الدمرداش أحمد
٣٩ - السلام وجائزة السلام	عثمان نويه
٤٠ - الشريعة الإسلامية	المستشار عبد الحليم الجندى
٤١ - ثقافة الطفل العربى	جمال أبو رية
٤٢ - اللغة الفارسية	د . محمد نور الدين عبد المنعم
٤٣ - حضارتنا وحضارتهم	د . عبد المنعم النمر

٤٤ - الأمثال الشعبية	محمد قنديل البقلى
٤٥ - التعريف بالاقتصاد	د . حسين عمر
٤٦ - المستوطنات اليهودية	حسن فؤاد
٤٧ - بدر والفتح	محمد فرج
٤٨ - الفلسفة والحقيقة	د . عبد الحليم محمود
٤٩ - الطب النفسى	د . عادل صادق
٥٠ - كيف نفهم اليهود	د . حسين مؤنس
٥١ - الفن الإذاعى	د . فوزية فهيم
٥٢ - الكتابة العربية	محمد شوقى أمين
٥٣ - مرض السكر	د . أحمد غريب
٥٤ - شوقى أمير الشعراء ... لماذا ؟	فتحى سعيد
٥٥ - الفلسفة الإسلامية	د . أحمد عاطف العراقى
٥٦ - الشعر فى المعركة	حسن النجار
٥٧ - طه حسين يتكلم	سامح كريم
٥٨ - الإعلام ولغة الحضارة	د . عبد العزيز شرف
٥٩ - تاجور شاعر الحب والحكمة	على شلش
٦٠ - كوكب الأرض	د . فرخندة حسن
٦١ - السير الشعبية	فاروق خورشيد
٦٢ - التصوف عند الفرس	د . إبراهيم شتا
٦٣ - الرومانسية فى الأدب الفرنسى	د . أمال فريد
٦٤ - القرآن وحياتنا الثالثة	محمود بن الشريف
٦٥ - التعبيرية فى الفن التشكيلى	د . نعيم عطية
٦٦ - ميراث الفقراء	فؤاد شاكر
٦٧ - العمارة والبيئة	المهندس حسن فتحى

٦٨ – قادة الفكر الاقتصادى	د . صلاح نامق
٦٩ – المسرح الغنائى العربى	محمود كامل
٧٠ – الله أم الطبيعة	د . يوسف عز الدين عيسى
٧١ – بحر الهواء الذى نعيش فيه	د . مدحت إسلام
٧٢ – الأدب الفرنسى فى عصر النهضة	د . رجاء ياقوت
٧٣ – الحرب ضد التلوث	رجب سعد السيد
٧٤ – القصة والمجتمع	يوسف الشارونى
٧٥ – المنتظرون الثلاثة	عبد الله الكبير
٧٥م – محمود أبو الوفا	فتحي سعيد
٧٦ – العسكرية الإسلامية	لواء / جمال الدين محفوظ
٧٧ – النفايات الذرية	د . محمد عبد الله بيومى
٧٨ – الإعلام والنقد الفنى	د . أحمد المغازى
٧٩ – المسرح الأمريكى	د . عبد العزيز حمودة
٨٠ – زحف الصحراء	د . محمد فتحي عوض الله
٨١ – مشاكل الطفل النفسية	د . كلير فهيم
٨٢ – الأدب التركى	د . حسين مجيب المصرى
٨٣ – مضادات الحيوية	د . محمد صادق صبور
٨٤ – الرواية الإنجليزية	د . إنجيل بطرس
٨٥ – الضحك فلسفة وفن	جلال العشرى
٨٦ – الاستثمارات الأجنبية	د . عبد الواحد الفار
٨٧ – لغتنا الجميلة	فاروق شوشة
٨٨ – الحرب عند العرب	د . عبد الرحمن زكى
٨٩ – لئلا نحترف البكاء	نشأت التغلبى
٩٠ – الإسلام وروح العصر	د . حسين فوزى النجار

٩١ – التراث الشعبى	د . عبد الحميد يونس
٩٢ – علم المنطق	د . محمد مهران
٩٣ – القلب وتصلب الشرايين	د . رجب عبد السلام
٩٤ – فن الخزف	سعد الخادم
٩٥ – الإعجاز القرآنى	د . محمد أحمد العزب
٩٦ – سفراء النبى	د . مختار الوكيل
٩٧ – ساعة مع القرآن العظيم	د . عبد العظيم المطعنى
٩٨ – لغة الصحافة المعاصرة	د . محمد حسن عبد العزيز
٩٩ – الكيمياء الصناعية	د . محمد الحلوجى
١٠٠– الدراما الأفريقية	على شلش
١٠١– وكالات الأنباء	شفيق عبد اللطيف
١٠٢– الحدوتة والحكاية الشعبية	محمد فهمى عبد اللطيف

الكتاب القادم

تطور الشعر فى الغناء العربى

غطاس عبد الملك

رقم الإيداع	١٩٧٩/٣٣٤٧
الترقيم الدولى	ISBN ٩٧٧ – ٢٤٧ – ٧٤٦ – ٧

١/٧٩/٨٠

• طبع بمطابع دار المعارف (ج . م . ع .)